دِلَالَة المَجَازِ اللّغَوِيِّ فِي مُعجَم الطِّرَازِ الأوَّلِ لِابنِ مَعصُوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ) دِرَاسَةٌ تحليليّة فِي ضَوءِ مَعَايِيرِ الصِنَاعَةِ المُعجَمِيّة

أ. م. د قحطان رشك دخيل
قسم اللغة العربيّة/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية
qtasdy956@gmail.com

Semantics of linguistic metaphor In the lexicon of the AL Tiraz AL Awal by Ibn Masoum Al-Madani (d. 1120 AH) Analytical study in the light of lexical industry standards

Qahtan Rasshak Dakheel Assistant Professor Doctor
Department of Arabic Language/College of Arts/
Al-Mustansiriya University

المستخلص

ينتمي هذا البحث إلى مجموع البحوث التي تمتحن تحقّق المعايير المعجميّة القارّة في الدرس اللغوي الحديث في موضوع مهم من موضوعات علم الدلالة في اللغة العربيّة وهو المجاز اللغويّ، ويستبطن الحديث عن هذه العلاقة الربط بين البحث الدلالي بوصفه وريثاً للبلاغة العربية، والمعجم العربي بوصفه الميدان التطبيقي لعلم البيان البلاغي كما يقول الدكتور تمام حسان؛ والذي يتضمن المجاز عموماً، والمجاز اللغوي منه خصوصاً في معجم تراثي انماز بدءاً بتحقيق هذا الربط وهذا الحضور للمجاز اللغوي في المعجم العربي، وهو معجم الطراز الأوّل لابن معصوم المدني؛ وكان من ضمن المعايير التي امتحنّا حضورها في معجم الطراز؛ هي ذكر الحقيقة والمجاز في مورد واحد، وبذكر وجه المجاز اللغوي بالتشبيه أم بالاستعارة، وبآليات شرح المعنى في الصناعة المعجميّة؛ بمباحث ثلاثة يتقدمها مبحث نظري، فتكون عدتها أربعة مباحث؛ وتمثّلت منهجيّة البحث ببيان موضوعيّة معايير البناء المعجمي بإسقاطات تطبيقيّة في معجم الطراز مع التحليل لنصوص الطراز بالمقارنة مع معجم الأساس للزمخشري (ت٥٣٨هـ) بوصفه معجماً مختصّاً بالمعنى المجازي من جهة، ولأن ابن معصوم اعتمد عليه في النقل مع النقد، فجاءت نقوداته واستدراكاته في المعاني المجازية رائدة في بابها تبعاً لمعايير الصناعة المعجميّة من جهة، وتبعاً لسنن التطور اللغوي التي تجعل الاستعمال المجازي في وقت ما حقيقة في وقت لاحق، فكان أن استدرك على الزمخشري –رغم إكبار ابن معصوم له- في كل معيار من المعايير المذكورة؛ فخرج البحث بنتائج رائدة في بابها على المستوى التطبيقي بتحليل نصوص المعنى المجازي ومقارنته بالتراث المعجمي اللغوي مع نصوص معجم الأساس والمعاجم اللغويّة الأخرى؛ آملين أن يسدّ هذا البحث نقصاً في إبراز الجهود المعرفيّة لمعجميّي اللغة العربيّة في التراث، مع ما أبدعه المحدثون في التأسيس لمعجم مجازي ينهض بمهمة متابعة التطور الدلالي للألفاظ، وهو ما سكتت عنه البحوث الحديثة تطبيقيّاً.

الكلمات المفتاحيّة: (دلالة المجاز اللغوي، الطراز الأول، الصناعة المعجميّة)

Abstract

This research belongs to a group of research that examines the achievement of the lexical standards of the continent in the modern linguistic lesson on an important topic of semantics in the Arabic language, which is the linguistic metaphor. The rhetorical statement as Dr. Tammam Hassan says; Which includes the metaphor in general, and the linguistic metaphor of it in particular, in a heritage lexicon Anamaz, starting with the realization of this connection and this presence of the linguistic metaphor in the Arabic lexicon, which is the lexicon of AL Tiraz of Ibn Masum al-Madani; It was among the criteria that we tested for its presence in AL Tiraz; It is to mention the truth and the metaphor in one resource, by presenting the real meaning from the metaphor. the extent of its presence in linguistic analysis according to Ibn Masum Al-Madani, and the research methodology was represented by a statement of the objectivity of the criteria of lexical construction with applied projections in the lexicon of the model with the analysis of the texts of the model in comparison with the basic lexicon of Zamakhshari (d. 538 AH) as A lexicon specialized in the figurative meaning on the one hand, and because Ibn Masum relied on it in transferring with criticism, , It was that Ali al-Zamakhshari - despite Ibn Masum's veneration for him - redressed each of the mentioned criteria; The research came out with pioneering results in its chapter on the applied level by analyzing the texts of the figurative meaning and comparing it with the lexical linguistic heritage with the texts of the basic lexicon and other linguistic dictionaries, with the innovations of modernists in establishing a figurative lexicon that undertakes the task of following up on the semantic development of words, which modern research has failed to highlight in practice.

المبحث الأول: مهاد في المجاز اللغوي، ومنهج معجم الطراز الأول[1]، والصناعة المعجمية

أولا: في مفهوم المجاز اللغوي، وأنواعه:

سجل اللغويون حقيقة أن لكل لفظ من الألفاظ دلالة (مركزية)، وهي القدر المشترك من المعنى الذي يتفق عليه الناس جميعا، والذي يُسجل في المعجم فيطلق عليه المعنى المعجمي، وله -فضلا عن ذلك- دلالة أو دلالات هامشية، وتلك الدلالات تختلف باختلاف الأفراد والبيئات والثقافات والعصور، والدلالة المجازية -عندهم- هي استعمال دلالاتها الهامشية[2]؛ فالأديب لا يتقيد باستعمال الدلالات الأصلية للألفاظ والتراكيب فحسب؛ بل يتجاوزها، موسعا المجال لخيالاته ورؤاه؛ إذ إنه يدرك الأشياء بإحساسه بها، ولذا فهو يضفي على الأشياء المألوفة دلالات ومعاني جديدة[3]؛ ولنا أن نبين -لنواع متيجية- امتياز المجاز اللغوي عن سائر المصطلحات المصاحبة له بتفصيل القول في مفهوميه اللغوي والاصطلاحي:

١- **المجاز في اللغة:** يستلزم الحديث عن مفهوم المجاز اللغوي الحديث عن مفهوم الحقيقة؛ لأنهما متضادا الدلالة؛ فلابد عند تعريف المجاز من التطرق إلى الحقيقة؛ لأن المجاز عدول عن الحقيقة إلى معان أوسع؛ **فالحقيقة** في اللغة من قولنا: (حقّ الشيء) إذا وجب، واشتقاق اللفظ من الشيء المحقق وهو بمعنى المحكم[4]، جاء في المقاييس: "الحاء والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو يدلُّ على إحكام الشّيء وصحّته. فالحقّ نقيضُ الباطل، ثمّ يرجِعُ كلُّ فرعٍ إليه بجودة الاستخراج وحُسْن التّلقيق..."[5]؛ ودلالة الاسم على مسماه حقيقة في أصل الوضع فيه إحكام لعلاقة الاسم بمسماه في البعد الدلالي الأصلي.

وتنوعت دلالة المجاز في المعجم العربي القديم على معانٍ لغوية عدة؛ لكن هذه المعاني تلتقي في أصلين دلاليين؛ هما: (قطع الشيء ووسطه)؛ ذلك أن الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخر وسط الشيء. فأما الوسط فمجاز كل شيء وسطه... والأصل الآخر جزت الموضع سرت فيه، وأجزته: خلفته وقطعته. وأجزته نفذته[٦]؛ فكل المعاني اللغوية التي ذكرتها المعجمات العربية القديمة ترجع إلى هذين المعنيين المحوريين؛ فالتجاوز يكون بمعنى الإفراط، وبمعنى التخفيف، والمخالفة، والزينة، والإتمام، ونوع من الشجر[٧]. فتأويل قولنا: مجاز؛ أي: إن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يُفترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أن فيه من تشبيه واستعارة وكف ما ليس في الأول، وذلك كقولك: (عطاء فلان مُزنٌ وكفٌ) فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ[٨]. وأضاف المعجميون المحدثون إلى المعاني الثانوية إلى دلالة المجاز اللغوي معانٍ حدثت نتيجة التطور الدلالي لاستعمال الألفاظ؛ منها قولنا: اجتاز العقبة؛ بمعنى تخطاها، والخروج عن النظام؛ في قولنا: تجاوز حدوده... وغيرها[٩].

٢- في الاصطلاح: لابد لنا قبل بيان الدلالة الاصطلاحية من التفريق بين دلالتي مصطلحي الحقيقة والمجاز بين الإفراد والتركيب؛ ذلك أن حد كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد، غير حده إذا كان الموصوف به الجملة[١٠].

ويلحاظ أن دراستنا في الألفاظ – لأن المجاز نوعان عقلي ولغوي، فالعقلي ما استفيد عن طريق العقل وإيحاءات الفطرة، واللغوي ما استفيد عن طريق اللغة ومدركات اللسان[١١]– فقد ابدع السكاكي (ت٦٢٦هـ) في التفريق بين مفهومي

الحقيقة والمجاز؛ ذلك أن " الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع؛ كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص؛ فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه. وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعد الكلمة مشتملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين، ولا نسميها حقيقة؛ بل نسميها: **مجازا لغويا** لبناء دعوى المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل"[١٠]. فإذا ما تطرق التأويل إلى دلالة اللفظ فإنه ينتقل من الحقيقة إلى المجاز، وما يدل على مسماه من دون تأويل فهو حقيقة؛ **فالحقيقة: الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير**. كقول القائل: (أحمد الله على نعمه وإحسانه). وهذا أكثر الكلام[١١].

أما المجاز في اصطلاح اللغويين فهو: **كل كلمة جُزْتَ بها ما وقعت به في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا، لملاحظة بين ما تُجوِّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعت له فيوضع واضعها، فهي مجاز**"[١٢]؛ إن أننا لا يمكننا أن نحدد تصورا محددا لمفهوم المجاز اللغوي إذا لم نقف على أنواعه، ونميز بين خصائص المفهوم لكل نوع؛ ذلك أن للمجاز أنواعا كثيرة تبعا للإفراد والتركيب؛ فالمجاز في اللفظ المفرد هو غيره في التركيب الجملي؛ وإن كانت كل أنواع المجاز هي عدول عن أصل الوضع إفرادا في اللفظ، وتركيبا في الجملة؛ فالراسخ أن المجاز أربعة أقسام: " **مجاز مفرد مرسل، ومجاز مفرد بالاستعارة «ويجريان في الكلمة» ومجاز مركب مرسل، ومجاز مركب بالاستعارة «ويجريان في الكلام»**"[١٣].

فالأول الذي يجري في الألفاظ هو **المجاز اللغوي**، وهو ما يحدث فيه العدول عن أصل الوضع اللغوي إلى معان أكثر اتساعا على مستوى الألفاظ؛ إذ يعرفه الشريف

الجرجاني (ت٨١٦هـ) بـ"الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب، مع قرينة مانعة عن إرادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح"[١٠]، فقوله (الكلمة...) إخراج للمجاز الذي يجري في التركيب الجملي. وبذلك يقسم المجاز اللغوي إلى نوعين؛ هما: المجاز الاستعاري، والمجاز المرسل؛ فهما وإن كانا يعنيان استعمال اللفظ في غير ما وضع له، إلّا أن الاستعاري يكون هذا الاستعمال لعلاقة المشابهة بين المعنى الوضعي المنقول عنه إلى المعنى الاستعمالي المنقول إليه؛ كأن تقول: في الحمام أسد؛ وأنت تريد به الشجاع، مدعياً أنه من جنس الأسود؛ فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بافراده في الذكر[١١].

أما المرسل فيكون الاستعمال فيه لعلاقة هي غير المشابهة؛ وتبعاً لهذه العلاقة ينقسم إلى أقسام؛ كاستعمال كلمة "يد" في الدلالة على النعمة والقدرة، ومنه: إطلاق اسم الشيء وأنت تريد جزاءه؛ كالعين في الربيئة، وعكسه؛ كالأصابع في الأنامل؛ ومنه تسميته الشيء باسم سببه؛ نحو: رعينا الغيث، لأن المطر سبب، أو مسببه؛ نحو: أمطرت السماء نباتاً[١٢].

والخلاصة كما أوجزها لنا ابن معصوم نفسه في فصل (المصطلح) من الجذر (ج و ز) في معجمه بقوله: "المجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق لا بالتأويل في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، ولا يكون إلّا في المفرد"[١٣]؛ ومهما يكن من تنوع أقسام المجاز؛ فإنه متى أطلق المجاز، انصرف إلى (المجاز اللغوي) بنوعيه المجاز الاستعاري إذا كانت العلاقة علاقة مشابهة بين المعنى الحقيقي والمجازي،

أو المجاز المرسل إذا كانت العلاقة علاقة ملابسة (غير مشابهة)[٩٠]؛ وهو ما يعنينا في هذا البحث معجميا.

ثانيا: منهجية عرض المجاز في معجم الطراز:

رسم ابن معصوم منهجه العام في مقدمة معجمه الطراز، فصرّح بأنّه ينقل أوّلا ما تكلمت به العرب في المادة اللغوية، ثمّ يتعرض لغريب القرآن وغريب الأثر، ويذكر المجاز، والمصطلح، وأمثال العرب، فقال: " هذا كتاب جمعت فيه من لسان العرب ما يحظى منه بارتشاف الضرب، وأحرزت فيه عن غريب القرآن والأثر، ما يرضى منه صدق العين والأثر، وأضفت إلى ذلك من بين مجازات الكلام، ومصطلحات العلماء الأعلام، وأمثال العرب العرباء"[٩١].

ثمّ قال في مقدّمته مفصّلا هذا الترتيب المحمل، فقال: " وأمّا طريقة تحريره، وأسلوب تقريره، فإنّي أبدأ الفصل من الباب، باللغة العامّة، ثمّ الخاصة بالكتاب، ثمّ أجيء على الأثر بالأثر، ثمّ بالمصطلح فالمثل"[٩٢]؛

فكان ترتيبه على أقسام في كل جذر لغوي؛ وهو أن يذكر اللغة العامة(المعنى الحقيقي)، ثم القسم الثاني وهو المعنى المجازي، ومع علمنا أنّ المجاز داخل في معاني كل صيغة من الصيغ، يبقى الكتاب متماسك الترتيب في كل فصل، "هذا إذا اشتركت الجميع في المادة، واشتبك في سلوك تلك الجادة، وإلاّ ذكرتُ ما اتفق، انفرد أو ارتفق"[٩٣]، وهذا المنهج في فصل الحقيقة عن المجاز منهج ابتكره ابن معصوم، ولم يسبقه إليه أحد من المولفين والمصنّفين، لا من القدماء ولا من المتأخرين ما خلا الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، فإنهم في تآليفهم وتصانيفهم يخلطون الحقيقة والمجاز، بل ربّما قدموا المجاز على الحقيقة، ويأتون في أثناء سرد المواد اللغوية

بما أرادوه أو سنح لهم من تفسير بعض ألفاظ الكتاب والأثر، وربما حفلوا ببعض الأمثال، وبعض المصطلحات التي غالبا ما يذكرون منها ما يتعلق بعلوم اللغة، كاصطلاحات علم العروض والقوافي، أو النحو والتصريف، دون أن يتعرضوا لباقي المصطلحات التي لها أصول لغوية صحيحة، وهم في كل ذلك لا يلتزمون منهجا محددا، ولا ترتيبا معينا، بل يذكرون ما يذكرون من ذلك بحسب مناسبته لمكان المادة اللغوية المشروحة[٢٤]، وقد اقتفى السيد ابن معصوم أثر الزمخشري في إفراده الحقيقة عن المجاز، إلا أنه امتاز عن الزمخشري بلمّ شعث الاستعمالات، مضيفا كثيرا من الاستعمالات المجازية، وربما بين وجه مجازيتها وعلاقتها بالأصل اللغوي في بعض الأحايين، فضلا عن شرحه لمجازات الزمخشري، وبيان ثبات المجاز وانتقاله؛ فرفع بذلك خللا عظيما كان في معجمات اللغة؛ حيث قال الأستاذ فارس الشدياق: «ومما أحسبه من الخلل أيضا تقديم المجاز على الحقيقة، أو العدول عن تفسير الألفاظ بحسب أصل وضعها، ... مثال ذلك لفظة (عبر) أصل وضعها للنهر؛ يقال: عبر النهر عبرا وعبورا إذا قطعه إلى الجانب الآخر ثم شبه به عبر الرؤيا وتعبيرها أي تفسيرها، وحقيقة معناها عبور أمر من مجهول إلى معلوم، مع أن الجوهري ابتدأ هذه المادة بالعبرة وهي الاسم من الاعتبار، والفيروزابادي ابتدأ بعبر الرؤيا، والزمخشري ابتداها بقوله: الفرات يضرب العبرين بالزبد وهما شطّاه، وناقة عبر أسفار: أي لا تزال يسافر عليها، غير أن الصغاني وصاحب المصباح ابتدءا بعبر النهر، وهو الحق لأن عبور النهر كان للعرب ألزم من عبر الرؤيا»[٢٥].

أما في الطراز فنجد ابن معصوم يتجاوز هذا الخلل الذي ذكره الشدياق في التخليط بين الحقيقة والمجاز؛ فابتدأ بالحقيقة فقال: «عبرتُ النّهر عبرًا، وعُبورًا، كنصر؛

تجاوزته وقطعته عرضا من أحد جانبيه إلى الآخر"[٤٠]. فابتدأ بالمعنى الحقيقي وهو عبور النهر.

وحينما وصل إلى المجاز عن الجذر نفسه قال: "وعبر... والرؤيا عبرًا وعبارة: فسرها، وحقيقته ذكر عاقبتها وآخر أمرها؛ من عُبور النهر؛ كأنه عبر من ظاهرها إلى باطنها"[٤١]، فقوله: (كأنه عبر من ظاهرها إلى باطنها) تشبيه للمعنى المجازي لتعبير الرؤيا بالمعنى الحقيقي لعبور النهر؛ فالتعبير الدقيق بـ(كأنه) أفاد امتياز المعنى المجازي عن الحقيقي.

وبعد استقراء ما ورد من مجازات لغوية في معجم الطراز وجدنا أن ابن معصوم انتهج منهجا انماز به في تحليل المجاز وعرضه عن سائر المعجمات وعنها الأساس للزمخشري؛ ذلك أن الأستاذ أمين الخولي قد قال في مقدمته على الأساس: "لكن كاتب هذه الكلمات [يعني نفسه] لا يستبيح القوم كثيرا في التسليم بهذه الخصيصة [أي إفراده الحقيقة عن المجاز] والاهتمام بتلك الميزة في أساس البلاغة، لأسباب، منها: أن المعنى الاصطلاحي المستقر للمجاز اللغوي لم يكن قد بلغ مداده عند ما كتب جار الله كتاب أساس البلاغة"[٤٢].

ثالثا: معايير المعجم المجازي في ضوء الصناعة المعجمية:

لا تختلف معايير بناء المعجم المجازي عن معايير صناعة المعجم اللغوي عموما إلّا من حيث خصيصة المجاز بوصفه معنى منزاحا عن المعنى المعجمي الحقيقي في أصل الوضع لتستمر حياة اللغة بالاستعمال لهذه المجازات؛ ومن هنا اتفقت كلمة صنّاع المعجم على المعايير الآتية[٤٣]:

١- أن يشتمل المعجم اللغوي المجازي على المعاني الحقيقية والمجازية معا؛ لا المعنى المجازي فقط، مع الترتيب بين المعنيين بذكر المعنى الحقيقي أولا بإيجاز، ثم المعنى المجازي، وهذا الترتيب يحقق معيارا اخر مهما وهو ضرورة الفصل بين الحقيقة والمجاز؛ وتكفل المبحث الثاني من هذا البحث بإبراز تحقق هذا المعيار نظريا وتطبيقيا في معجم الطراز.

٢- ضرورة ذكر وجه المجاز؛ وهو أحد معايير بناء المعجم المجازي المقترح؛ ويقصد بذكر به بيان نوع العلاقة بين الدلالة الحقيقية والمجازية؛ لأن الانتقال من المعنى الوضعي الحقيقي إلى المعنى المولد المجازي يكون إما بالتشبيه بين المعنيين، أو بطريق وجه من وجوه استعارة معنى للمشبه دون المشبه به؛ وتكفل المبحث الثالث من هذا البحث بإبراز تحقق هذا المعيار نظريا وتطبيقيا في معجم الطراز.

٣- شرح المعنى؛ ولاسيما المعاني المجازية التي تمثل خطوات التطور المعنوي للألفاظ عن طريق المجاز. ومن هنا يمثل المعنى بؤرة اهتمام العمل المعجمي عموما؛ سواء للمؤلف أم لمستعمل المعجم؛ فشرح المعنى يمثل أكبر صعوبة يواجهها صانع المعجم؛ لسرعة التطور الدلالي في الاستعمالات والسياقات المختلفة[٢٠]؛ وهو ما تكفل المبحث الرابع من هذا البحث بإبراز تحقق هذا المعيار نظريا وتطبيقيا في معجم الطراز.

المبحث الثاني: فصل الحقيقة عن المجاز في تنظيم المداخل.

يتفق اللغويون على أن دلالة الألفاظ المعجمية اوسع وأسرع في التغيير من بقية أنواع الدلالات؛ كالدلالة الصوتية، والصرفية، والنحوية؛ ويسبب بيان معاني الألفاظ بصعوبات جمة للمعجميين، لما يطرأ عليها من ظواهر لسانية

عديدة مثل التغيير الدلالي، والتوسع الدلالي، والتخصص الدلالي، واكتساب المعاني الهامشية، والتضاد، والاستعمالات المجازية، والترادف، والاشتراك اللفظي، وغيرها[٢١].

ومن هنا كان على المعجمي فصلُ المعاني الحقيقية عن المجازية، ومعرفة ما هو حقيقي وما هو مجازي من لغة العرب واستعمالاتها؛ وهي مهمة صعبة وفي غاية التعقيد؛ فقد كان اللغويون حريصين -وهم يدوّنون ما يسمعونه من كلمات واستعمالات- على جمع أكبر ما يستطيعون منها، دون أن يسجلوا وجه ذلك المنقول المستعمل؛ أهو حقيقي أم مجازي؟ لأن غرضهم الأول كما نعلم هو التثبت من صحة الصدور عن العرب وعدم صحته، دون عناية بوجهه وكيفيته[٢٢].

حتى أن جميع معاجم العربية لم تذكر المجاز في مواداها، أي إنها حينما تنقل لغة أو استعمالا ما عن العرب، لا تشير إلى كونه حقيقيًا أو مجازيًا، بل إن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ -والذي يعدّ أوّل من فصل بين الحقيقة والمجاز- رماه بعضهم بأنّه لم يشخص الحقيقة عن المجاز تمامًا لعدم استقرار المعنى الاصطلاحي للمجاز[٢٣].

وقد بيّن لنا ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) المعايير التي يتمايز بها المجاز عن الحقيقة؛ ذلك أن المجاز إنما يُقع ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة أثبتَ؛ فمن ذلك... قول الله سبحانه: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾[الأنبياء:٧٥] هذا هو مجاز. وفيه الأوصاف الثلاثة؛ أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحالّ اسمًا وهو الرحمة؛ وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة -وإن لم يصح دخولها- بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه؛ وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يُخبر به عن الجوهر؛ وهذا تعالٍ

بالعرض وتفخيم منه إذ صيّر إلى حيز ما يُشاهد ويُلمس ويعاين ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل : ولو رأيتم المعروف رجلا لرأيتموه حسنا جميلا[٣٤]؛ فاتساع دلالة اللفظ عن أصل وضعه. وتشبيه الدلالة المجازية المعدولة عن الدلالة الوضعية، فصلا عن توكيد المعنى المجازي وتفخيمه بالمجاز خلافا لأصل وضعه... معايير ثلاثة تمتاز بها الدلالة المجازية للألفاظ عن الحقيقية. وبهذا نخلص إلى القول: إذا كان المجاز تجوزا في الكلام، فإن الحقيقة التزام بحدود وضع الكلام. وكل ما كان ليس بحقيقة في أصل الوضع فهو مجاز.

وتتأتى أهمية الفصل بين الدلالتين الحقيقية والمجازية في بناء المعجم العربي في أنه وعاء شامل تتبين به تطور دلالة الألفاظ وتحولها نتيجة التوليد الدلالي المستحدث لمعنى الألفاظ، مع قرينة دالّة مانعة تسقط شبهة اللبس عند الاستعمال؛ فالاتساع في المعنى المجازي قرينة فاعلة في الفصل بينهما؛ لأن اتساع الدلالة في المجاز عندما نقول: (الفرس بحر) زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وحوانه ونحوها البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو انشاج استعمل استعمال بقية تلك الأسماء، لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة. وذلك كأن يقول الشاعر:

علوت مطا حوانك يوم يوم ... وقد ثمد الجياد فكان بحرا[٣٥]

وكأن يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجرا، وإذا جرى إلى غايته كان بحرا، ونحو ذلك. ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر؛ لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال: رأيت بحرا، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس؛ وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه؛ أما التوكيد فلأنه

شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه؛ ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض وليس أحد دفع الجواهر"[٢٩].

وبتطبيق معايير ابن جني الثلاثة في امتياز الدلالة المجازية عن الحقيقية في معجم الطراز فإننا نزعم -بدءا- أن ابن معصوم كان دقيقا في فصل الحقيقة عن المجاز بمطلبين متباينين في كل حذر لغوي؛ ولذا إثبات زعمنا بالتعراض لأمثلة من مجازاته في الطراز، مع تبيان قيمة معايير ابن جني في فصل الدلالة الحقيقية عن المجازية، وأثر هذا -بالنتيجة- في بناء المعجم المجازي منهجيا وعلميا؛ وذلك بإيراد الأمثلة الآتية:

- (فيأ):

ففي مادة (فيأ) ابتدأ ابن معصوم المدني هذا الجذر اللغوي بذكر المعنى المحوري ثم الحقيقي؛ بقوله: "فاء إلى الله ـ كـ(جاء)ـ فيئا، وفيئة: **تاب ورجع**، ومنه: فاء المولي: رجع عن يمينه إلى زوجته... والفيء، كشيء: **ما نسخ الشمس؛ وهو من بعد الزوال إلى المغرب...**"[٣٠].

فالمعنى المحوري لمشتقات كلمة (فيء) هو الرجوع، ذلك أن الفاء والهمزة مع مُعتل بينهما، كلمات تدل على الرُّجوع[٣١]؛ وهو متفق عليه عند المعجميين؛ قال ابن دريد(ت٣٢١هـ): "[فيأ] وفاء الرجل يفيء إذا رجع فيئة"[٣٢]؛ وذكر ابن معصوم المعنى الحقيقي بأن الفيء: (كشيء: ما نسخ الشمس) وهو متواتر عند المعجميين؛ فعند الأزهري(ت٣٧٠ هـ) أن: "الفيء لا يسمى فيئا إلا بعد الزوال إذا فاءت الشمس، أي إذا رجعت إلى الجانب الغربي، فما فاءت منه الشمس وبقي ظلا فهو فيء"[٣٣].

ثمّ انتقل إلى المعنى المجازي بقوله أمّا المعنى المجازي الذي أفرده ابن معصوم في مطلب المجاز بقوله: "ومن المجاز: نفيٌ واستفاء بفيئه، كاستظلّ بظلّه. وجاءنا في فيءٍ من جراد: طائفةٌ..."(٤١).

فالدلالات المجازية المتولّدة عن الاتساع في المعنى في نص ابن معصوم واضحة في أنها زادت على استعمال دلالة الرجوع الحقيقية في الظل دلالات اتسعت لتشمل رجوع الشيء إلى الاستظلال بظله؛ والعلاقة علاقة مشابهة بين الفيء والظل مجازا بمعنى الرجوع الحقيقي؛ ومثله في الاتساع في الاستعمال المجازي قوله:(وجاءنا في فيءٍ من جراد: طائفةٌ)؛ فشبه الفيء من الجراد بالطائفة فزاد في ألفاظ الفيء معنى الطائفة على جهة الاتساع في المعنى تشبيها؛ وفائدة هذا الاتساع " إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء"(٤٢).

فالاتساع في المعنى قرينة المجاز اللغوي؛ وهو متحقق في مجازات ابن معصوم بوضوح؛ والاتساع في المعنى عن سنن العرب في كلامها؛ وهو معيار يتحقق به حدوث المجاز اللغوي؛ بل بلغ من تقدير هذا المعيار بالمجاز أن جعله سيبويه (ت١٨٠هـ) تعبيرا عن الدلالة المجازية للألفاظ؛ ولربما لعدم نضوج المصطلح عنده كما هو معلوم؛ وذلك قوله:

" وإن شئت رفعت هذا كلّه فجعلت الآخر هو الأوّل، فجاز على سعة الكلام. من ذلك قولُ الخنساء: ترتّعُ ما رتعت حتّى إذا ادّكرتْ ... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارُك صائمٌ وليلك قائمٌ"(٤٣).

ولشدة تطابق صفة الاتساع في المعنى للتوليد المجازي للمعاني نجد المعجميين يستعملونهما مترادفين في تبيان المعاني؛ فهذا ابن فارس (ت٣٩٥هـ) يقول: "ومن باب المجاز والاتساع قولهم: نظرت الأرض: أرت نباتها"(٤٤).

ومهما يكن من أمر فإن حضور معيار الاتساع في التفريق بين الدلالة الحقيقية والمجازية هو حضور قارّ في التحليل اللغوي، ويمكن اعتماده لتلبسه في الاستدلال على مجازية المعنى من حقيقته في بناء المعجم المجازي.

وأما حضور معيار التشبيه في مجازية الألفاظ الواردة في الطراز فلأنه شبه الطائفة من الجراد بما ينسخ من ظل الشمس؛ فكأن الطائفة من الجراد بقدومها نسخت ظل الشمس، فحرت الطائفة مجرى الفيء في النسخ، وأدخلت مدخلها في المعنى تشبيها؛ فـ"شبه ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل"(٤٥).

وحضور التشبيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بوصفه معيارا للتمييز بين الدلالتين لا ينطبق على كل أنواع المجاز؛ ذلك أن التشبيه -بوصفه أسلوبا بلاغيا- أنواع وليس نوعا واحدا، بحسب اكتمال أركانه من عدمها؛ فالتشبيه إذا اكتملت أركانه فيه حقيقة لا مجاز؛ كما نقول: (زيد كالأسد في الشجاعة) "لم يكن منك نقلٌ للفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا محالٌ، لأن التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدلّ عليه، فإذا صرّح بذلك ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني"(٤٦) المعبّرة عن الموجود الخارجي الذي تشير إليه الألفاظ، ولا يدل على معنى آخر بحسب هذا التعبير.

أما كون التشبيه معنى حاضرا في المجاز "فلأن المتشابهين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقاربة على المسامحة والإصلاح، لا على الحقيقة"(٤٧)؛ وهذا ما

ينطبق على المجاز اللغوي من بين أنواع المجاز الأخرى؛ فعلاقة المشابهة بين المعنى الحقيقي المعجمي والمعنى المجازي السياقي لا تنفك في الانزياح الأسلوبي للتوسع وللتوكيد في الكلام.

وتحقق معيار التوكيد -الذي أسس له ابن جني- في نص ابن معصوم فلأنه اخبر عن العرض وهو هنا (الطائفة من الجراد) بما يخبر به عن الجوهر (ظل الشمس) فأخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية[٤٩]؛ فازداد الكلام مبالغة في نفس المتلقي لزيادة المعنى المجازي العرضي قوة على المعنى الحقيقي الجوهري.

وبالعودة إلى مجازات ابن معصوم في طرازه وقيمتها في بناء المعجم المجازي بالتمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية نجد أنه فضلا عن تجاوزه أحد أبرز العيوب التي يوسم بها المعجم العربي التراثي وهو عيب عدم التفريق بين الحقيقة والمجاز - بإفراده المجاز في مطلب معزول منهجيا عن الحقيقة بعنوان فرعي- نجده بالموازنة مع النصوص المعجمية التراثية قد انفرد بذكر دلالات مجازية في قوله: (وجاءتنا فيءٌ من جراد: طائفةٌ)؛ فبدا المجاز قد خلت من التنصيص على مجازه المعاجم المتداولة، واقتصروا على أنه يقال للقطعة من الطير: فيء؛ فقد نقل عن ابن الأعرابي عن المفضل، يقال للقطعة من الطير: فيءٌ، وعرقة، وصف[٥٠].

نستخلص من هذا المثال أن ابن معصوم في طرازه لم يكتف بالفصل منهجيا بين الحقيقة والمجاز وهو أحد معايير الصناعة المعجمية في المعجم المجازي[٥١] فحسب؛ بل زاد في تتبع الدلالات المجازية التي خلا عنها معجم أساس البلاغة المختص بالدلالة المجازية[٥٢]؛ وبهذا العمل سجل لنا دقته في فصل الحقيقة عن المجاز؛ وهي نتيجة طبيعة لسعة اطلاعه، وعنايته بالمجاز، ولذلك ذكر عن المجازات ما ليس مذكورا في معاجم اللغة التي يعتد بنقلها ودقتها.

- (صدر):

وفي مادة (صدر) ابتدأ ابن معصوم المدني بذكر المعاني الحقيقية مراعاة لأصل الوضع؛ فقال: " الصَّدْرُ من الإنسان وغيره: معْرُوفٌ. الجمع: صُدُورٌ... "(٣٠). ليميز بعد ذلك مجاز هذه المعاني الحقيقية في فصل المجاز من الجذر نفسه؛ بقوله: " **ومن المجاز**: صدرُ القناة: أعلاها... ومن السَّهْم: ما فوق نصفه إلى المراش... ومن الطَّريق: متَّسعُهُ... ومن المجلس: مُرْتفعُهُ... ومن الكتَاب والكلام: مُقدَّمَهُ... ومنْ كُلِّ شيء: أعلاهُ، وما واجهك منه... **ومن النَّهار وغيره: أوَّلُهُ، وكان ذلك في الصدر الأوَّل، وفي صدْر الإسلام**. وذهب صدرٌ من الشَّيء: طائفةٌ منهُ. وأخذ الأمْر بصدْره: بأوَّله. والأُمُورُ بصدورها: بأوائلها. وفُلانٌ صدرٌ من الصُّدُور: رئيسٌ مُقدَّمٌ "(٣١).

فمعيار الاتساع في المعنى في نص ابن معصوم واضح في أن الدلالات المجازية المتولِّدة اتسعت على استعمال دلالة المتقدم كصدر الإنسان الحقيقية لتشمل الدلالة على ما تقدم من الأشياء الأخرى مجازا؛ (**فأعلى القناة: صدرها، وما فوق نصف السهم: صدره ، ومتَّسع الطَّريق: صدره، ومقدمة الكتاب: صدره، وأعلى كل شيء: صدره، وأول النهار: صدره، وأول الإسلام صدره**) والعلاقة علاقة مشابهة بين الجزء المتقدم في الشيء وصدر الإنسان مجازا؛ بمعنى التصدر الحقيقي؛ ومثله في الاتساع في الاستعمال المجازي قوله:(**وكان ذلك في الصدر الأول، وفي صدْر الإسلام**)؛ فشبه بداية زمن الدين الإسلامي بالتصدر كصدر الإنسان فزاد في ألفاظ الزمن كلمة (الصدر) على معنى بداية زمن الحدث على جهة الاتساع في المعنى تشبيها؛ بأن وصف زمن بداية الحدث الإسلامي بالصدر؛ فوصف به الأزمان والأحداث بعدما كان يخص المحسوس من أجزاء الإنسان " وذلك تفريغ مكان

وشغل مكان. وهذه أوصاف تخصّ في الحقيقة الأعيان لا الأحداث. فهذا وجه الانسياخ[٤٤].

أما معيار التشبيه فلأنه شبّه الصدر من الإنسان بما يتصدّر من زمن الأحداث؛ فكان حدوث الزمن الأول للإسلام بمثابة صدره، فجرى تصدّر الزمن الأول للإسلام مجرى صدر الإنسان في تقدّمه، وأدخل مدخله في المعنى تشبيها؛ فشبّه ما لا ينتقل ولا يزول وهو هنا صدر الإنسان بما يزول وينتقل وهو هنا الزمن المحدث [٤٥]. وبإخباره عن العرض وهو هنا (الزمن) بما يُخبر به عن الجوهر (صدر الإنسان)، استوفى معيار التوكيد والمبالغة؛ ذلك أن هذا الإخبار " تعالٍ بالعرض، وتفخيم منه؛ إذ صُيّر إلى حيّز ما يُشاهَد ويُلمس ويُعاين" [٤٦].

وإلى جانب أن هذه المعاني واردة في المعجمات العربية ولكن ورودها جاء بتخليط بين المعاني الحقيقية والمجازية؛ بعدم التنصيص على المجاز كما هو قول ابن دريد(ت٣٢١هـ) "والصدّار: معروف، وكل شيء واجهك فهو صدّر. وأصدرتُ الإبل عن الماء، إذا قلبتها بعد ريّها إصدارا... ويقال: ترك فلانٌ فلانا على مثل ليلة الصدر، إذا اكتسح ماله. والصدار: شبيه بالبقيرة تلبسه المرأة"[٤٧]؛ فالتخليط واضح في ذكر المعاني المجازية -وهو قوله: ترك فلانٌ فلانا على مثل ليلة الصدر، إذا اكتسح ماله- مع المعاني الحقيقية من دون فصل بينها؛ وعلّه عند سائر المعجميين[٤٨].

ومن نبّه على امتياز المعاني الحقيقية عن المجازية من المعجميين فقد أخطأ بتقديم الحديث عن المعاني المجازية على الحقيقية كما هو الحال عند الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)؛ حيث ابتدأ الحديث في معاني الجذر بقوله: " صدر: الصدر: أعلى مقدّم كلّ شيء وأوّله، حتى إنهم ليقولون: صدرُ النهار والليل،

وصدْرُ الشتاء والصيف وما أشبه ذلك، ويقولون: أخذ الأمر بصدْره، أي بأوّله، والأمورُ بصدُورها. **وهو مجاز...(وكلُّ ما واجهك) صدْرٌ، ومنه صدْرُ الإنسان**"[٥٩]؛ فقدّم الزبيدي –وهو مثل عن باقي المعجمات– الحديث عن المعاني المجازية على الحديث عن المعاني الحقيقة؛ وذلك واضح بتأخيره المعنى الحقيقي إلى ما بعد المعنى المجازي؛ وهو قوله: **(...(وكلُّ ما واجهك) صدْرٌ، ومنه صدْرُ الإنسان)**؛ فهذا معنى حقيقي أخّر الزبيدي ذكره، وقدّم المعنى المجازي؛ وهذا من العيوب التي توجه إلى المعجم العربي؛ حيثُ يبيّن الشنقيطي (ت١٣٠٤هـ) ذلك بقوله: " ومما أصبه عن الخلل أيضاً تقديم المجاز على الحقيقة، أو العدول عن تفسير الألفاظ بحسب أصل وضعها؛ مثال ذلك لفظة كتب فإن الجوهري ابتدأ هذه المادة بقوله: الكتاب معروف؛ وصاحب القاموس بقوله: كتبه كتبا وكتابا خطه ومنه صاحب المصباح والزمخشري مع أن أصل الكتب في اللغة للسقاء؛ يقال كتب السقاء؛ أي: خرزه بسيور؛ وهو عن معنى الضم والجمع، ومنه الكتيبة للجيش ثم نقل هذا المعنى إلى كتب الكتاب؛ وحقيقة معناه ضم حرف إلى آخر، وإنما قلتُ: أن أصل الكتب للسقاء؛ لأن العرب عرفت السقاء، واحتاجت إلى الشرب منه، وإلى إصلاحه قبل أن تعرف الكتابة؛ ولو عرفت ما للقربة من الأسماء والصفات لهزك العجب"[٦٠].

وفضلاً عن تميّز ابن معصوم في ترتيب المطالب بتقديم الحديث المعاني الحقيقية على المعاني المجازية، وتجاوزه لخطأ الخلط بين المعاني؛ وتنبيهك عن تنبّهه إلى التمييز بينها منهجيّاً في فصلين متباينين في كلّ جذر لغوي من معجمه؛ **فقد زاد الفائدة في استدراكه لاستعمالات مجازية لم تذكرها المعجمات العربية**؛ وهي قوله في النصّ المذكور آنفاً: " **وكان ذلك في الصدر الأوّل، وفي صدْر الإسلام**؛ فرغم

شيوع هذا الاستعمال المجازي في كتب اللغة وغيرها؛ **فلم ينصّ المعجميون على مجازيته؛ بلّه ذكره في معجماتهم**؛ ومنها المعجم المختصّ بالمجاز (أساس البلاغة)[٦١]؛ فاستدراكيا المدنيّ وضمنها طرازه عرتشفا من معرفته اللغوية، وحذقه ونمرسه بلغة العرب، واضعا إياها في مظانّها الصحيحة من كلّ حذر لغويّ؛ وبهذا العمل سجل لنا دقته في فصل الحقيقة عن المجاز، وبالاستدراك لاستعمالات مجازية خلت منها المعجمات العربية؛ فتم الفائدة للقارئ منهجيا وعلميا في طرازه الأول.

وقد أخذت معايير تمييز الحقيقة عن المجاز في دلالة الألفاظ بعد ابن جنّي عدينات تمييزية أكثر سبكا في التنظير عند اللغويين قدماء ومحدثين؛ ولنا إيجازها بالآتي:

١- التنصيص: بأن يقول الواضع: هذا حقيقةٌ وذاك مجاز أو يقول ذلك أئمة اللغة؛ لأنهم لم يقولوا ذلك إلا عن نقله؛ وهو ما نرجمه ابن معصوم في مقدمة معجمه الطراز بقوله: "وأمليتّه حاويا للفصيح، والثابت الصحيح، والآحاد والمتواتر، والشوارد والنوادر، معتمدا في النقل على الكتب المشهورة، وأمّهات الأئمة المأثورة، **مع الأخذ بالثقة في البيان والتعريف، والتحرّز في الضبط عن التصحيف والتحريف، غير متكل على النقل دون النقد، إلا ما أجمع عليه أهل الحلّ والعقد**"[٦٢]؛ أو بالتنصيص بالنقل عن أئمة اللغة؛ ومنهم جار الله الزمخشري الذي نقل عنه ابن معصوم مجازات عصرّحا بهذا النقل بقوله: "وجاء فلانٌ على تفينة فلان، كتريكة: على أثره، والتاء مزيدة. **قال جار الله: هي مقلوبة من النَّفَقة**"[٦٣]؛ فمجازات ابن معصوم -المنقولة عن العلماء أو التي انفرد بها فضلا عن سائر المعاني- جاءت بتنصيص أهل اللغة من الثقات وممن يعتدّ برأيه في البحث اللغوي.

٢- **الاستدلال بالقرائن**: فإذا أُطلق اللفظ وفهم معناه من دون قرينة فهو حقيقة؛ وإذا احتيج في فهمه إلى قرينة فهو مجاز[٤٤]؛ وهو الشرط الذي ذكره ابن معصوم في الجذر (ج و ز) في فصل المصطلح عنه بقوله: "المجاز اللغوي: **هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق لا بالتأويل في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، ولا يكون إلا في المفرد**"[٤٥]؛ ولا ريب في حضور القرينة في ترتيب مجازات ابن معصوم في طرازه؛ ذلك أنه ميّز فصل الحقيقة عن المجاز في ترتيب المعاني للجذر الواحد اعتمادًا على نوعي به القرائن السياقية في الاستعمال اللغوي ليده التعابير المجازية.

٣- **الاستعمال**[٤٦]: يكون استعمال الحقيقة لأداء الوظيفة الأساسية للُغة وهي (الإبلاغ والتواصل)، أما استعمال المجاز فيكون لغرض التأثير تبعًا للغرض البلاغي؛ كالتعظيم، والتحقير، والمبالغة، والتشبيه؛ وهو ما فطن إليه ابن معصوم في حديثه عن المجاز المركّب بأنّه: "اللفظ المستعمل **فيما شبه بمعناه الأصلي**، أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة **للمبالغة في التشبيه**؛ كما يقال للمتردد في امر: أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى"[٤٧]؛ فبانتزاع المعنى اللفظي للكلمة عن الوظيفة الإبلاغية إلى الوظيفة التأثيرية لمعان بلاغية امتاز المجاز عن الحقيقة.

٤- **الاطراد**[٤٨]: يطرد استعمال الحقيقة في كل الأحوال؛ لأنها وضعت لإفادة ما يجب اطّراده، وإلّا خالف ذلك اللغة؛ كلفظ (أب) الذي يُطلق على الوالد حقيقة؛ أما المجاز فقد يطّرد في مواضع ولا يطّرد في أخرى؛ ذلك أن امتناع الاطراد مع إمكانه يدلّ على انتقال الحقيقة إلى المجاز؛ كتسمية الجد (أبا) فإنه لا يطّرد؛ ذلك أن المعنى الحقيقي للجدّ: بالفتح: أبُ كلّ من الأبوين وإن علا. "الجمع: أجداد، وجدود،

وجدودة؛ وبياء: أي كل منهما وإن علت[٢٩]؛ وانحرافه عن هذا المعنى لا يطرد الا مجازا كما في تسمية اليد (أبا).

٥- **السبق في الوضع**[٣٠]:لا يشترط ان تسبق الحقيقة بمجاز؛ فقد تكون حقيقة بأصل الوضع، أو مجازا ألحق بالحقيقة لكثرة الاستعمال؛ أما المجاز فيشترط فيه أن يسبق بالحقيقة؛ ذلك أن إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع لابد أن يسبقه إطلاق اللفظ بمعناه الحقيقي على الحيوان المفترس بأصل الوضع؛ وهو معيار واضح عند ابن معصوم بأسبقية المعنى الحقيقي في الوضع؛ ذلك أن "المجاز: ما عدل به من اللفظ عما يوجبه أصل اللغة، **وهو ما استعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينهما**"[٣١]؛ فدلالة اليد على النعمة لاحق لمعناها الحقيقي في أصل الوضع على اليد الجارحة؛ وهو ما يؤكد أن استعمال المعنى المجازي يكون بعد الوضع كما بينه المتن.

٦- **الحقيقة مألوفة، والمجاز غريب ظريف**: ذلك لأن الحقيقة لا تعدو ان تكون استعمالا شائعا مألوفا للفظ من الألفاظ وليس المجاز إلا انحرافا عن ذلك المألوف الشائع ، وشرطه أن يثير في ذهن السامع أو القارئ دهشة أو غرابة أو طرافة "[٣٢]؛ ومنه في الطراز: **وقاءت الأرضُ أكلَها: أخرجتْ نباتها. وتفيّأت المرأةُ لزوجها: تعرّضتْ له وتهالكتْ عليه وألقتْ نفسها فوقه**"[٣٣]؛ فالمتأمل في المجاز في قوله: (**وقاءت الأرضُ أكلَها: أخرجتْ نباتها**) يلحظ الغرابة والطرافة في تجسيد الأرض وكأنها كائنٌ حيٌّ يتقيأ الأكل؛ وإنْ فلا علاقة لتلبس الأرض الجامدة بفعل الأحياء؛ وهو إسناد غير وضعي في أصل اللغة؛ ومثله في قوله: (**وتفيّأت المرأةُ لزوجها: تعرّضتْ له وتهالكتْ عليه وألقتْ نفسها فوقه**)؛ فإسناد التفيؤ لزوجة الرجل بمعنى " تهيأتْ للجماع و(تعرّضتْ لبعلها) ليجامعها (و ألقتْ نفسها عليه)

وعن اللَّيث: تقيؤها: تكسُّرها له وإلقاؤها نفسها عليه[٢٩]؛ هو معنى غير شائع ولا مألوف بهذا اللفظ (اتقيؤ)، وفيه من الغرابة والطرافة ما يحمل السامع يدهش لهذا الاستعمال؛ لانحرافه عن المعنى الحقيقي وانزياحه الى معان تأثيرية في المتلقي؛ وهو ما حدا بالأزهري (ت٣٧٠هـ) إلى التصريح بعدم السماع؛ "قلت: لم أسمع تقيأت المرأة بإلقاف بهذا المعنى، وهو عندي تصحيف. والصواب: تفيأت بالفاء، وتفيؤها: تشيها وتكسُّرها عليه من الفيء، وهو الرجوع"[٣٠]؛ على أن حدود تلك الغرابة أو الطرافة تختلف باختلاف تجارب المرء مع الألفاظ، وباختلاف وسطه الاجتماعي أو الثقافي، فقد تضعف تلك الغرابة أو الطرافة في ذهن السامع إزاء استعمال أحد الألفاظ، ويوشك اللفظ حينئذ أن يكون كالحقيقة رغم انحرافه عن المألوف الشائع، وقد تقوى فتحرك من السامع الرقة مشاعره وعواطفه، فتنال إعجابه أو سخريته على حد سواء، لأنه مجاز في كلتا الحالين[٣١].

ومن مستدركات ابن معصوم في هذا المعنى المجازي هو قوله: (وقاءت الأرض أكلها: أخرجت نباتها. وتقيأت المرأة لزوجها: تعرضت له وتهالكت عليه وألقت نفسها فوقه) **لم يذكره الزمخشري في أساسه؛ واقتصر على قوله:** "ومن المجاز: قاءت الطعنة الدم. وهذا ثوب يقيء الصبغ إذا كان مشبعا، وعليه إزار ورداء يقيئان الزعفران. وأكلت مال الله فعليك أن تقيئه. وقاء نفسه ولفظ نفسه إذا مات"[٣٢]؛ وهي معان واردة عند ابن معصوم مع إضافة ما انفرد به طرازه من مجازات ذكرناها آنفا. **وخلت المعجمات اللغوية من ذكرها مجتمعة في المجاز بله فصلها عن الحقيقة**[٣٣]؛ **وبذلك امتاز معجم الطراز الأول لا بتحقيق الفصل التام بين المعاني** الحقيقية والمجازية فحسب–وهو أحد العيوب التي توجه للمعجم العربي– بل زاد عليها مجازات انفرد بذكرها عن المعجمات اللغوية[٣٤]؛ فلله النفس، وصوب

العيب؛ واستحقّ طراز ابن معصوم أن يكون الأنموذج المثالي لحضور هذا المعيار –فصل الحقيقة عن المجاز– في بناء المعجم اللغوي المحاسبي بما يسدّ الفراغ الذي ما زال قائما في فصل المجاز عن الحقيقة في لغة العرب معجميّا.

المبحث الثالث: ذكره وجه المجاز

وهو أحد معايير بناء المعجم المحاسبي المقترح[٥٠]؛ ويقصد بذكر به بيان نوع العلاقة بين الدلالة الحقيقية والمجازية؛ لأن الانتقال من المعنى الوضعي الحقيقي إلى المعنى المولّد المجازي يكون إمّا بالتشبيه بين المعنيين، أو بطريق وجه من وجوه استعارة معنى للمشبّه دون المشبّه به؛ وهو ما يعرف بالمجاز الاستعاري بملاحظة أن المجاز أعمّ من الاستعارة، أو عن طريق ما يُعرف (بمجاز المجاز) معنى المعنى في بيان انتقال المجاز إلى مجاز أخصّ منه في الاستعمال[٥١].

ويمثّل حضور وجه المجاز بتحديد البياني البلاغي في التصنيف الدلالي لمعاني الألفاظ معجميا الإطار النظري في بناء المعجم المحاسبي؛ فاستيضاح وجه المجاز هو بيان لأهمية قرينتي (المقام، والمقال) في التأسيس الدلالي لتحديد الدلالات المعجمية بمزيد دقّة؛ وذلك ببيان وجه المجاز الذي يؤطّر العلاقة بين علم البيان البلاغي والمعجم العربيّ بوصف المعجم المجال التطبيقي لهذا التمايز المتصل بمعنى بلاغية بيانيّة؛ ولأن المعجم قائمة من الكلمات؛ ومن شأن هذه الكلمات أن تحمل كلّ واحدة إلى جانب دلالتها بالأصالة والوضع (الحقيقة) معنى، وأن تدلّ بواسطة التحويل (المجاز) على عدد آخر من المعاني المتباينة، ولكنها إذا وضعت في (مقال) يفهم في ضوء (مقام) انتفى هذا التعدد عن معناها؛ وهو ما يؤكد أن علم البيان وهو علم دلالات المفردات يمثل الجانب النظري من (علم المعجم)،

فيبين كيف تخرج الكلمة عن معناها الحقيقي الوضعي إلى معان أخرى مجازية[٥٣].

نستنتج مما مر ذكره أن ذكر وجه المجاز في الانتقال الدلالي من الحقيقة إلى المجاز معجميًا هو تبيان نظري يبانى على تطبيقات الألفاظ في المعجم؛ لتتضح بذلك معاني التعابير المجازية ووجوه البيان اللغوي؛ ليلحق غير العربي بالعربي في فهم لغة القرآن الكريم؛ حتى عُدّ الجاهل من المشرّعة بالمجاز في لغة العرب ضالًا عند ابن جني؛ ذلك "أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها؛ فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافّة بها... وذلك أنهم لما سمعوا قول الله – سبحانه...:...(والسماوات مطويّاتٌ بيمينه} [الزمر:٦٧]...وقوله في الحديث: (خلق الله آدم على صورته)، حتى ذهب بعض هؤلاء الجهّال في قوله تعالى: {يوم يُكشفُ عن ساقٍ}[القلم:٤٢]، أنها ساق ربهم –ونعوذ بالله من ضعفة النظر، وفساد المعتبر– ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها، أو مزاولة لها لحصّلهم الشعاعة بها، ما أصارتهم الظنون إليه..."[٥٤].

وقد أوجز لنا ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) فضلًا عمّن جاء بعده وجوه المجاز وطرقه عند العرب؛ فـ"للعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح..."[٥٥]؛ أما في الطراز فقد تنوعت أوجه المجاز التي دلّ عليها ابن معصوم وأشار إليها في معجمه الطراز بين المجاز بالتشبيه، والمجاز بالاستعارة في إثبات مجاز الدلالة من حقيقتها في اللفظ موضوع البحث عنده؛ ولنا بيانها على النحو الآتي:

أولا: المجاز بالتشبيه.

يُقصد بوجه الشبه في هذا المطلب المعنى التشبيهي الرابط بعلاقة التشبيه بين المعنى الحقيقي والمجازي؛ وليس الأسلوب البلاغي، ذلك أن الفرق بين المعنى التشبيهي في المجاز وأسلوب التشبيه في البلاغة هو أن المعنى التشبيهي يخلو من ذكر أداة التشبيه؛ إذ من المهم التفريق بين المجاز بالاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة، نحو زيد أسد؛ وبين التشبيه المذكور الأداة: نحو زيدٌ كالأسد؛ فخلوّ الكلام من أداة التشبيه، ووجود قرينة الإسنادية المانعة لإرادة معناه الحقيقي تُعيّن مجازية تركيب (زيد أسد)؛ وليس تشبيها بحذف الأداة؛ لأن تحقق المجاز بالاستعارة لا بد له من قرينة، فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة، وصرفناه إلى حقيقته، وإنما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة، أما لفظية أو معنوية، نحو زيد أسد، فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقية(٥٥).

فالقرينة وخلوّ التركيب من أداة التشبيه هو المائز بين المجاز والتشبيه في قولنا: زيدٌ أسد؛ على أن قصدية المتكلّم -كما يرى ابن معصوم- فاعلٌ آخر في حصول هذا التمايز؛ فـ نحو زيد أسد قسمان، تارة **يقصد به التشبيه فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يقصد به الاستعارة، فلا تكون مقدرة**، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته، وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة الى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرفنا إليه، وإن لم تقم، فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى، فيصار إليها (٥٦). ولنا استعراض أمثلة المجاز اللغوي الذي بيّن ابن معصوم وجوه الشبه بين المعنى الحقيقي والمجازي على النحو الآتي:

• سرأ: قال ابن معصوم : " سرأت الجرادةُ ـ كمنعتْ ـ سرءاً، ومسرأ: باضتْ، كسرأتْ تسْرئهُ... ومن المجاز: سرأت المرأةُ، وسرأتْ تسْرئة: كثُر أولادُها؛ شُبِّهتْ بالجرادة في كثرة بيضها، لأنها تبيضُ تسعا وتسعين بيضة، على ما جاء في الخبر"(٥٣).

وقد نقل أعلام اللغة المعنى الحقيقيّ عن العرب؛ حيث قال الخليل(ت١٧٥هـ): " وقال الأصمعي: يقال: قد سرأت الجرادة تسرأ سرءاً"(٥٤). ونقله الميدانيّ (ت٥١٨هـ) الذي نقل المعنى المجازيّ بقوله: " لو قيل أسرأ من قولهم: (سرأت الجرادة تسْرأ سرْأ) إذا باضت، فلينت الهمزة فقيل أسرا من جراد أي أكثر بيضا منه لم يكن بأس"(٥٥)؛ فجمع ابن معصوم المعاني الحقيقيّة والمجازيّة في مورد واحد؛ وفضلا عن تمييزه مجازيّة هذا الاستعمال بالتنصيص عليه ووضعه تحت عنوان (من المجاز)، ووضع المعنى الحقيقيّ قبله نجد المدنيّ قد بيّن وجه المجاز؛ وهو علاقة المشابهة بين المرأة والجرادة؛ وأوضح وجه المجازي المسوّغ لاستعماله في المرأة، وهو كثرة بيض الجرادة، فإذا كانت المرأة كثيرة الأولاد شُبِّهت بالجرادة؛ وهو ما يتوافق مع ما نقله الميداني في النص السابق ذكره في جواز استعماله مجازا في الأمثال بقوله: (فقيل أسرا من جراد أي أكثر بيضا منه لم يكن بأس).

وبتحليل ما ذكره ابن معصوم في النصّ على مجازيّة تركيب (سرأت المرأة) بعلاقة المشابهة؛ مع ما ذكره البلاغيون –وهو عنهم– نجد أن تحقّق المجاز وتميّزه عن التشبيه في هذا التركيب لقرينتين؛ أولاهما: قرينة إسناد التسرّي للمرأة بعد أن كان يُسند إلى الجرادة؛ والأخرى: حذف أداة التشبيه من الكلام، وبهذا صحّ ما ذكره ابن معصوم من مجازيّة هذا التركيب؛ ذلك " أن الاستعارة مبناها على التشبيه

تتنوع على خمسة أنواع تنوع التشبيه إليها. استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي أو بوجه عقلي[٩٠]؛ وهو ما تحقق في هذا التركيب؛ لأن طرفي التشبيه في المجاز هما المرأة والحرادة من المحسوسات.

ومما يحسب لابن معصوم -فضلا عن بيان وجه الشبه وهو معيار لبناء المعجم المجازي- أنه نص على مجازية هذا التركيب (سرأت المرأة). وهو ما لم ينتبه إليه الزمخشري ولم يورده في معجمه الأساس؛ بل اكتفى بالقول: " س ر أ: أسرأ من الحرادة: أبيض، وسرءها: بيضها، وقد سرأت"[٩١]، فانتهى من بيان الاستعمالات المجازية في الحذر من دون بيان هذا المجاز الذي استدركه ابن معصوم وأثبته في معجمه الطراز.

وبمقارنة هذا النص بصنيع ابن معصوم في معجمه الطراز، وصنيع الزمخشري في معجمه المجازي (الأساس) نستنتج أن ابن معصوم المدني لم يعتن بصنيع الزمخشري رغم إكباره له وتأثره الخاص بزانه؛ بل حتى بعباراته، ويعتز بزانه، وبنباهها وإن خالفت إجماع اللغويين، منها قوله: " الشَّحْنَاءُ: الشَّحْنَاءُ: وهو الشائل العَنِجُ في سوال الذنب، ذكرة الزمخشريُّ في الأساس وهو ثقة الثبت فلا عبرة بقول الفيروزابادي: إنه من لحن العوام"[٩٢]. لكنه حين يبدي رأيه الخاص طبق خزينه العلمي وأدلته، لا يهمه أن يخالف الزمخشري وأمثاله، لأن الرأي الأمتن هو هدفه المتوخى والذي يسعى إليه، وفي هذا المجال نراه يذكر وجه المجازية ويهتم به في (المجاز) لكي لا يكون كلامه مجرد ادعاء ولكي يتضح للقارئ الوجه الذي سوغ أن تعد المفردة أو الاستعمال من المجاز لا من الحقيقة.

وبمقارنة نص ابن معصوم مع نصوص المعجميين -استكمالا للفائدة وتبيانا لقيمة ما أودعه ابن معصوم من مجازات مع بيان وجه المجاز- نجد اغفالا عن

التنصيص على مجازيّة هذا التركيب (سرأت المرأة) فضلاً عن غياب تحديد وجه المجاز؛ حيث جاء في العين: " سرا: سرأت الجرادة، أي: ألقت بيضها. وسرؤها: بيضها، وكذلك سرء السمكة. وما أشبهه من البيض فهي سرؤ، والواحدة سرأة. وربما قيل: سرأت المرأة إذا كثر ولادها وولدها"[٩٢]. فكلام صاحب العين وإن كان يشعر بمجازيّة التركيب ولكنه لم ينصص عليه؛ بله ذكر وجه المجاز؛ ومثله ابن دريد، وابن القوطية (ت٣٦٧ هـ)، والأزهري، والسرقسطي (ت بعد ٤٠٠ هـ)، وابن القطاع (ت٥١٥هـ)، وابن سيده، والصاغاني(ت٦٥٠هـ)، والفيروزابادي، والزبيدي[٩٣]؛ فكلهم ذكر هذا التركيب دون التنصيص على مجازه، ودون تبيان وجه المجاز؛ وهو خلل كبير في بناء المعجم المجازي الذي نصبوا إليه تبعا لمعايير المعجمية الحديثة[٩٤].

ناهيك عن معجمات لغوية لم تذكر هذا المجاز في متونها، بله وجهه؛ وهو ما يسجل خللا في إغفالها المعاني المجازية؛ منها في قول الأزهري(ت٣٩٣هـ): " [سرأ] سرأت الجرادة تسرأ سرءا: باضت. وأسرأت: إذا حان ذلك منها. والسرأة بالكسر: بيضة الجرادة. ويقال سروة، وأصله الهمز، وأرض مسروءة ذات سروة[٩٥]، وبهذا الكلام ينتهي الحديث من دون بيان المجاز أو وجهه.

والخلاصة أن ابن معصوم باستدراكاته المجازية فضلاً عن بيان وجه المجاز بالتشبيه سجل حضوره المميز ودقته في تطوير العمل المعجمي مجازيّا بما يجنب متون المعجمية من الأخطاء والعيوب التي وجهت إليها، ولاسيما تلك التي لها علاقة ببيان أوجه الاستعمالات المجازية، وذكره للعلة التي جعلت هذا الاستعمال من المجاز، وهو ما خلت منه المعجمات المتوفرة على كثرتها.

ثانيا: المجاز بالاستعارة:

وهو المجاز الاستعاري الذي تكون علاقته ووجه المجاز فيه المشابهة؛ ذلك أن الاستعارة مجاز لغوي علاقته المشابهة؛ قال ابن معصوم: "المجاز: ما عدل به عن اللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وهو ما استعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينهما، فإن كانت العلاقة المصححة له غير المشابه فهو مرسل؛ كاليد في النعمة، لأنها مصدرها، وإلا فاستعارة؛ كالأسد في الشجاع"[٩٧]؛ والثابت في اصطلاح البيانيين أن مفهوم الاستعارة يتأرجح بين المجاز –لأنه استعمال غير حقيقي للفظ– والتشبيه؛ لأن العلاقة فيها هي العلاقة نفسها الموجودة بين طرفي التشبيه؛ ولهذا قال السكاكي عن الاستعارة: "هي أن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر؛ مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإتيانك للمشبه ما يخص المشبه به؛ كما تقول: في الحمام أسد، وأنت تريد به الشجاع مدعيا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر"[٩٨].

على أن المجاز أعمّ من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية في ذلك: أن كلّ استعارة مجازٌ، وليس كلّ مجاز استعارة، وذلك أنّا نرى كلام العارفين بهذا الشأن أعني علم الخطابة ونقد الشعر، والذين وضعوا الكتب في أقسام البديع، يجري على أن الاستعارة نقلُ الاسم من أصله الى غيره للتشبيه على حدّ المبالغة"[٩٩].

وقد سمّى هذا النوع من المجاز استعارة لتناسب بينه وبين معنى الاستعارة في إننا متى ادعينا في المشبه أنه داخلٌ في حقيقة المشبه به، فرددنا من أفرادها، برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازما من لوازمها في معرض نفس المشبه به نظرا إلى ظاهر الحال من الدعوى؛ فالشجاع حال دعوى أنه فرد من أفراد حقيقة الأسد يكتسي اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص

إياه[٩٩]. وتبقى تراتيبة البحث في علاقة المجاز بالاستعارة والتشبيه أن المجاز أعم منهما ويتضمنهما؛ ذلك أن الذي يوجبه ظاهر الأمر، وما يسبق إلى الفكر، أن يُبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز وتتبع ذلك القول في التشبيه والتمثيل، ثم يتسق ذكر الاستعارة عليهما، ويؤتى بها في أثرهما، وذلك أن المجاز أعمّ من الاستعارة، والواجب في قضايا المراتب أن يبدأ بالعام قبل الخاص، والتشبيه كالأصل في الاستعارة، وهي شبيهة بالفرع له، أو صورة مقتضبة من صورة[١٠٠].

بقي أن نقول: إن قيام مفهوم الاستعارة بوصفها مفهوما يتضمن المجاز اللغوي قائم على علاقة التشبيه؛ بلحاظ أن المستعار منه هو المشبه به، والمستعار له هو المشبه، والمستعار هو اللفظ الذي نُقل عن وضعه الحقيقي إلى آخر مجازي؛ على أن نضع بالحسبان أن فكرة المشابهة التي تقوم عليها الاستعارة لا تعني التطابق التام بين التشبيه في الاستعارة والمشابهة في التشبيه؛ وإلا لم تكن الاستعارة لتصير مجازا، بل حقيقة؛ ومن هنا لابدّ لنا من قرينة تخرج المشابهة في الاستعارة عن إرادة المعنى الحقيقي، وعلى عاتق القرينة في الغالب يقوم حمال الاستعارة؛ إذ للكلام قرائن تحسنه، وقرائن تقبحه[١٠٢].

وبيان وجه المجاز بالاستعارة حاضر بكثرة في طراز ابن معصوم المدني؛ بل قد يصل به الأمر إلى تسمية المطلب الخاص بالمجاز بعد الحقيقية بالمستعار؛ فيقول: (ومن المستعار) وليس من المجاز تأكيدا على حصول المجاز بالاستعارة؛ كقوله: "ومن المستعار: نزلنا في عُرقُوب الوادي، أي مُنحناه ومنعطفه"[١٠٣]؛ فالانتقال من الدلالة الحقيقية في (العرقوب) الذي يدلّ على العصب الغليظ الوتر خلف الكعبين من الإنسان[١٠٤]؛ إلى عرقوب الوادي هو لعلاقة المشابهة بين العصب عند الإنسان، والمنعطف في الوادي؛ والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي لهذا

التشبيه هو نقل الاسم من الاستعمال بخصوص الإنسان إلى غيره على سبيل استعارة المعنى في العرقوب من الإنسان إلى الوادي، وهو من مبنى المجاز بالاستعارة؛ وذلك بـ" استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي أو بوجه عقلي "[١٠٥]؛ والوجه الحسي هنا تطرفي المستعار الإنسان، والمستعار له الوادي هو جعل منحنى الوادي ومنعطفه كالعصب (العرقوب) عند الإنسان؛ **وعلاقة المشابهة هي مبنى المجاز بالاستعارة؛ لأنها –أي الاستعارة– " أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أنْ تُفصح بالتشبيه وتُظهره، وتجيء إلى اسم المشبّه به فتعيره المشبّهة وتُجْريه عليه**"[١٠٦]؛ ومن مواضع بيان وجه المجاز بالاستعارة في الطراز:

- **جرب: قال ابن معصوم : "ومن المجاز... وحربٌ جرْباء: شديدة تُجْربُ من قارفها، أي تهلكُه، كالناقة الجرْباء التي تُجْربُ ما قارفها من الإبل"**[١٠٧].

فقوله: (كالناقة الجرْباء التي تُجْربُ ما قارفها من الإبل) هو بيان لوجه المجاز الاستعاري بتشبيه جرب الناقة وهي المشبه به، بحرب الحرب وهي المشبه، والوجه الحسي لهذه الاستعارة يتمثل بجرب كل من شارك في هذه الحرب واقترفها بهلاكه كما تهلك الناقة السليمة بمقاربتها الناقة الجرباء؛ فعلاقة المشابهة في المجاز الاستعاري في نص ابن معصوم حاضرة وهي متوافقة مع مقررات علماء علم البيان في أن " من المجاز أعني الاستعارة من حيث أنها من فروع التشبيه كما سنقف عليه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم على اللازم؛ بل لا بد فيها من **مقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له تستدعي تقديم التعرض للتشبيه**"[١٠٨]؛ على أنه تشبيه لا ينطبق تمامًا بالتشبيه المجازي، لوجود قرينة صارفة للمعنى الحقيقي ومحددة للمعنى المجازي، وهي هنا وصف الحرب بما لا يُعتبر معهُ عادة في الاستعمال عند التشبيه؛ كون مرض الجرب خاص بالأحياء

في المعنى الحقيقي، ووصف الحرب بالجرب خروج عن هذا المعنى في الاستعمال إلى معنى اخر يتجاوز فيه ما وضع في أصل الاستعمال.

وتبيان وجه المجاز في نص ابن معصوم السابق، فضلا عن التنصيص عليه في مطلب المجاز هو ما يتوافق مع مقررات المعجم المجازي في الدرس اللغوي الحديث[٩٠]؛ وهو ما خلت منه المعاجم اللغوية المتداولة؛ فضلا عن معجم الزمخشري المختص بالاستعمالات المجازية؛ فلم ينصّ عليه، بله ذكر وجه المجاز؛ إذ قال: "ومن المجاز: نزلوا بأرض جرباء: مفحوطة. وتقول: إذا أصحت الجرباء، وهبت الحرباء؛ فقد كثر البرد عن أنيابه، وابيضت نمر الذنب به؛ وهي السماء. شُبّهت نحومها بناب الجرب. وتألّب عليه الأجربان، وهما عيس وذبيان؛ نحوموا تفونيم كما تتحامى الجُرْب... وتقول: اطو حرابيها بالحجارة، وما أصلب جرابيها، وإنها لمستقيمة الجراب تريد جوف البئر، شبه بالجراب. وعن ابن الاعرابي: سيف أجرب إذا كثُف الصدأ عليه حتى يحمرّ فلا يقلع عنه الا بالمسحل... فأراد بالجرب الشطب، كما قيل: الجرباء للشيب. وبأجفانه حرب. وهو شبه الصدإ يركب يواطنيه"[٩١]،فضلا الأساس من ذكر هذا الاستعمال المجازي الذي أثبته ابن معصوم في طرازه؛ مستدركا ومتداركا ليذا الخطأ في التنصيص على المجاز، فضلا عن ذكره لوجه المجاز بالاستعارة، وهو ما خلت منه المعجمات المتداولة[٩٢]؛ فمنح الطراز قصبا بذكره وجه المجاز والاهتمام به في مطلب(المجاز) لكي لا يكون كلامه على المجاز مجرد ادعاء ولكي يتضح للقارئ الوجه الذي سوّغ أن تعد المفردة او الاستعمال من المجاز لا عن الحقيقة؛ فضلا عن أن بيان الوجه المجازي يتوافق ومعايير بناء المعجم المجازي كما مرّ معنا.

المبحث الرابع: شرح المعاني المجازية.

انطلاقاً من أن فقهاء اللغة يقررون أن الكلمة يكون لها من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات، فاننا أمام معان تتعدد بتعدد السياقات؛ ولاسيما المعاني المجازية التي تمثّل خطوات التطور المعنوي للألفاظ عن طريق المجاز، ولو أمكن تتبع تلك الخطوات واحدة واحدة لوقفنا على المعنى الأصلي الحقيقي للفظ ثم رأيناه آخذاً في التطور، يلبس كل يوم زياً جديداً، ويعبّر في كل بيئة تعبيراً معيناً[٢١٢]؛ ومن هنا يمثّل المعنى بؤرة اهتمام العمل المعجمي عموماً؛ سواء للمؤلف أو لمستعمل المعجم؛ فشرح المعنى يمثّل أكبر صعوبة يواجهها صانع المعجم؛ لسرعة التطور الدلالي في الاستعمالات والسياقات المختلفة[٢١٣]؛ بفعل عوامل تتعلق بانتقال اللغة من السلف إلى الخلف، فكثيراً ما ينجم عن هذا الانتقال تغير في معاني المفردات، وذلك أن الجيل اللاحق لا يفهم جميع الكلمات على الوجه الذي يفيمها عليه الجيل السابق. ويساعد على هذا الاختلاف كثرة استخدام المفردات في غير ما وضعت له على طريق التوسع أو المجاز، فقد يكثر استخدام الكلمة مثلاً في جيل ما في بعض ما تدل عليه، أو في معنى مجازيٍّ تربطه بمعناها الأصلي بعض العلاقات، فيعلق المعنى الخاص أو المجازي وحده بأذهان الصغار، وينحول بذلك مدلولها إلى هذا المعنى الجديد[٢١٤].

ويتّفق منظرو الصناعة المعجمية على ضرورة حضور معيار شرح المعاني في البناء المعجمي؛ ذلك أن شرح معنى الكلمة يكون بذكر معانيها المتعددة التي يصلح كل واحد منها لسياق معين، ولكن هذا الشرح أيضاً يتطلب أموراً لا بدّ للمعجم من

الوفاء بها حتى تتحقق فائدته بالنسبة لطلاب معاني الكلمات... منها وجوب أن يُعنى المعجم بعرض الأشكال المختلفة للكلمة التي يشرحها، وهذه الأشكال المتعددة قد توجد جنبا إلى جنب في الاستعمال في عصر واحد... وشرح المعاني المختلفة المتعددة للكلمة الواحدة، وينبغي للشرح أن يكون واضحا وأن يتجنب قدر الطاقة الشرح بالمرادف فقط... وينبغي هنا أن يشير المعجم إلى تغير المعنى مع كل ضميمة تتوارد مع الكلمة أو تتلازم معها"[١١٥]؛ الأمر الذي يُحمّل اللفظ الواحد معاني كثيرة يجب على مؤلف المعجم المجازي تسجيلها وشرحها؛ بتوضيح التغيير الدلالي الذي أصابها نتيجة توارد الاستعمالات المتعددة عبر الأزمنة؛ على أن يكون شرح المعاني المجازية بالمعاني الحقيقية؛ حتى لا يحتاج الشرح إلى مزيد توضيح وبيان؛ فإذا وقع التباس بالمجاز فُسّر بالحقيقة[١١٦].

ذلك أن المعنى الحقيقي هو المعنى المعجمي المركزي في انعزاله عن السياق؛ وهو أول ما يُعتمد عليه في الصناعة المعجمية، والمعنى المعجمي هو المعنى الأساسي الذي يُمكن من خلاله تفسير معاني المفردات اعتمادا على دلالتها اللغوية[١١٧]؛ وعن المعنى المعجمي الحقيقي حصل التجوز بالمجاز؛ فهذا تأويل قولنا: (مجاز) أي: إن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يُفترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلا أن فيه من تشبيه واستعارة وكف ما ليس في الأول، وذلك كقولك: أعطاءُ فلان مزنٌ واكفٌ فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قوله: (عطاؤه كثير وافٍ)[١١٨]. وتفسير المعنى المجازي المُلبس بالحقيقي هو السبب في إلزام المعجمي بالبدء بشرح معاني المداخل المعجمية بالمعنى الحقيقي قبل المجازي وتمييزه عنه[١١٩]؛ لكي يفهم المتلقي وقارئ المعجم المعنى الحقيقي، ثم ينتقل إلى ما انزاح عنه بضميمة فيمه الأولي للمعنى الحقيقي إلى فيم المعنى المجازي؛ وهنا

بأنى شرح المعانى المجازية بوصفه وظيفة المعجمى لـ يشرح لنا الدلالات الاستعمالية للكلمة ما بين الحقيقة والمجاز، ويبين لماذا كان المعنى المجازي معتبرا فى المعجم، ويتناول مباحث نظرية بيانية أخرى لا غنى للمعجم عنها"(٢٠).

ولم يترك رواد الصناعة المعجمية هذا الشرح للمعانى -المعجمية عموما، والمجازية خصوصا- غفلا عن دون تأسيس منهجى؛ فقد وضعوا معايير منهجية مؤسسة ومعتقة لترتيب هذا الشرح؛ ولنا بيانها مع التطبيق على ما ورد منها فى معجم الطراز لابن معصوم بالآتى:

أولا: الشرح بالتعريف: يُعرّف التعريف بأنه: " عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء اخر.... التعريف اللفظى: هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح؛ دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الخضنفر الأسد، وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل، وإنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الخضنفر من بين سائر المعانى"(٢١)؛ ويقسم إلى تعريف منطقى، وتعريف مصطلحى؛ فضلا عن اللغوى اللفظى؛ وكلها تهتم بالتعريف الذي " يهدف إلى إجلاء معنى لفظ واحد"(٢٢).

ويلحظ الحديث عن شرح المعنى المجازي بالتعريف فى هذا المطلب فى معجم الطراز فنحن أمام نوع من المجاز فى الألفاظ التى تم نقلها من دلالتها الحقيقية إلى دلالة مجازية اصطلاحية تنتمى إلى اللغة المختصة؛ ذلك أن المصطلح هو " عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها"(٢٣)؛ فإن التعريف الاصطلاحي هو " وصف لغوي للمفهوم يسمح بتمييزه عن المفاهيم الأخرى داخل نظام مفهومي...وشرح لمعنى المصطلح داخل مجال متخصص"(٢٤)؛ و" عندما يمكن أن نوضع مفردة

تعبيرية اصطلاحية من الناحية الدلالية مع تعبيرية غير اصطلاحية فمن التقليدي أن نقول إن الأخيرة ذات معنى حرفي في مقابل المعنى الاصطلاحي أو الاستعاري أو المجازي للأولى"[١٠٤]. وهذا هو عينه مفهوم المجاز الذي يعني تجاوز الدلالة الوضعية العامة للكلمة إلى دلالة مجازية خاصة عند أصحاب فن من فنون المعرفة المختصة.

فإذا ما اتفقنا -بحسب ما سلف ذكره من انتقال المعنى- من أن الدلالة الاصطلاحية هي دلالة مجازية فنحن أمام تعريف بشرح المجاز الاصطلاحي للكلمة في معجم الطراز. وقد ألفينا تجوز الدلالة في المصطلح إلى الحديث عن هذا النوع من التعريفات دون غيره لاختلاز معجم الطراز بهذا النوع من التعريفات الاصطلاحية في القسم الخاص بالمصطلح في كل جذر لغوي منه[١٠٥]؛ فضلا عن التعريفات اللغوية، و المنطقية.

فمن التعريفات الاصطلاحية -التي تهدف إلى بيان جوهر المصطلح ببيان خصائصه[١٠٦]- في الطراز قول ابن معصوم: " المصطلح: المتواطئ: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية و الخارجية على السوية، سمي بذلك لأن أفراده متواطئة. أي متوافقة في معناه كالإنسان و الشمس، فإن الإنسان له أفراد خارجية وصدق عليها بالسوية، و الشمس لها أفراد ذهنية وصدق عليها بالسوية أيضا"[١٠٧]؛ فالمعنى الوضعي الحقيقي الذي تمخض عنه سبك هذا المصطلح بمفهوم مجازي هو أن التواطؤ: الاتفاق؛ لقول ابن معصوم في المعنى الحقيقي: "وتواطأ على الأمر مواطأة: وافقه. وتواطؤوا عليه: توافقوا"[١٠٨]؛ فبين المعنى الحقيقي أولا ثم المجازي الاصطلاحي بشرح معناه في قسم المصطلح، مع بيان وجه الاصطلاح والتسمية بذكر المناسبة لهذا الانتقال بين المعنيين الوضعي

والمجازي بقوله: (سُمّي بذلك لأنّ أفرادهُ متواطئةٌ، أي متوافقةٌ في معناه)؛ فبين وجه العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي.

وهو ما يتوافق وأسس شرح المعاني المجازية في الصناعة المعجمية؛ من ضرورة شرح المعنى المجازي بالحقيقي، لأن المعنى الحقيقي هو الأقرب للذهن، وضرورة الربط بين المعنيين الحقيقي والمجازي عند شرح المعاني المجازية؛ فـ كثير من كلمات النوع الثاني [المجاز] يسهل ردها إلى المعنى الأول[الحقيقة]. وعمليات الربط هذه- بالإضافة إلى ما تحققه من تخفيف على الذاكرة الإنسانية، وإكساب الكلمات نوعا من المرونة والطواعية فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة بالإضافة إلى هذا وذاك فهي تسوغ قبول الدلالات الجديدة التي استحدثت في العصر الحديث أو ستحدث فيما بعد، وتمنحها الشرعية وحق البقاء والقبول(١٢٠).

فامتياز ابن معصوم في تعريفه السابق وشرحه المعنى المجازي للمصطلح يتمثل بالآتي:

١- أنه أضاف شرحا لمعنى المصطلح المجازي زائدا على تعريف الجرجاني(١٢١) بعبارة (سُمّي بذلك لأنّ أفرادهُ متواطئةٌ،أي متوافقةٌ في معناه) رابطا المعنى المجازي المفزاح بالمعنى الوضعي.

٢- انفراده بذكر هذا المصطلح وتعريفه بالشرح التام لمعناه المجازي دون المعجمات اللغوية كلها(١٢٢)، ولاسيما أساس البلاغة الذي اختص بالدلالة المجازية(١٢٣).

٣- توافق شرحه المجازي التام بتعريف المصطلح مع أسس شرح المعنى المجازي في الصناعة المعجمية؛ ذلك أن ابن معصوم في شرحه المعنى المجازي

بتعريف المصطلح راعى الاتساع في المعنى؛ إذ ينبغي أن يراعى التعريف على المعنى المتضمن للفظ إلى جانب معناه المعجمي في تعريفه الاتساع حتى يمكن أن يشمل الأساسي، ويكون قادرا على استيعاب المجازات المحتملة وبخاصة حين يستقر المجاز ويصبح مكونا لجزء من النظام"[١٣٤]؛ فضلا عما سلف ذكره من تطابق أسس شرح المعنى المجازي مع ما شرحه ابن معصوم من مجازات اصطلاحية.

ثالثا: الشرح بذكر سياقات الكلمة[١٣٥]: ونقصد بالسياق (Context): "الوسط الذي يقع فيه (الكلام)"[١٣٦]؛ أي تستعمل فيه الكلام؛ بما يجعل معنى الكلمة دقيقا وواضحا بتنسيق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة[١٣٧]؛ سواء أكان هذا السياق **لغويا** يُعنى بعلاقة الكلمة مبنى ومعنى بالكلمات التي قبلها وبعدها، أم **عاطفيا** يحدد درجة القوة والضعف في الكلام، أم **سياق الموقف** الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، أم **ثقافيا** بتحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة [١٣٨]. ويبقى السياق المحدد الرئيسي لدلالة اللفظ المتجددة، إذ ذهب بعض العلماء إلى التأكيد أن معنى الكلمة هو مجموع استعمالاتها المختلفة في السياقات المتعددة، هناك من الألفاظ ما لا يمكن تعريفها إلا إذا ذكرت في جملة أو وردت في سياق معين؛ كالأدوات النحوية التي لا يحتاج القارئ الى معرفة وظيفتها فقط، بل هو في مسيس الحاجة إلى معرفة كيفية استعمالها واستخدامها استخداما صحيحا، ولا يكون ذلك إلا إذا وردت في سياقات مختلفة تحقق غايته[١٣٩]؛ فإذا كان الشرح بالتعريف ، أو بتحديد العناصر التكوينية يلبي حاجة مستعمل المعجم الذي يريد أن يعرف معنى كلمة قرأها أو سمعها، فإنه لا يلبي كثيرا حاجة مستعمل المعجم الذي يريد أن يعرف **استعمالات الكلمة**، ومصاحباتها اللفظية المعتادة، والتركيبات السياقية التي تدخل في تكوينها. وإذا كان شرح الكلمة المعروفة بتعريفها يبدو أمرا

غير مناسب فإن شرحها عن طريق ذكر سياقاتها يعد أمرا لازما[١٤٠]؛ لأن السياق يحمل حقائق إضافية تشارك الدلالة المعجمية للكلمة في تحديد الدلالة العامة التي قصدها المتكلم يقول ستيفن أولمن: "السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما اذا كانت الكلمة ينبغي أن نؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساسا التعبير عن العواطف و الانفعالات"[١٤١].

ومن هنا كان الشرح بذكر سياقات الكلمة المعنى المجازي سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وتحقق دراسة السياقات اللغوية جملة من المميزات منها: سهولة تحديد التعبيرات السياقية، وإمكانية تحديد مجالات التصاحب والانتظام بالنسبة إلى كل كلمة؛ مما يعني تحديد استعمالاتها في اللغة، والاعتماد على الواقع الحي، وليس على المادة التي لا تحيا إلا بالانتقال من معجم إلى معجم، دون أن تحيا خارج المعجم[١٤٢].

وعليه فإن من مهام المعجم اللغوي المجازي المقترح تحديد السياقات المختلفة التي من يجب أن تذكر مع الكلمة أو التركيب للتفريق بين الدلالات المتعددة التي تعنيها هذه الكلمة او يعنيها ذلك التركيب؛ لأن تلك الدلالات تختلف من سياق لآخر؛ فكلمة (أعمى) تأتي بمعنى (الكفيف) في سياق؛ مثل قوله تعالى: ((أي على الأعمى حرج))[النور: ٦١]، وتأتي في سياق اخر بمعنى مجازي، وهو الضلال والبعد عن الحق؛ مثل قوله تعالى: ((ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا))[الإسراء:٧٢]، بل إنه قد يكون للكلمة معنيان مجازيان يختلفان باختلاف السياق أيضا؛ مثل كلمة «عين»؛ فإن معناها الحقيقي هو: عضو الإبصار للإنسان وغيره الحيوان، لكن عندما نقول في المجاز: (أرسلنا عينا ينظر لنا أحوال العدو) فإنها تعني: الجاسوس، ولو قلنا في سياق مجازي اخر: (أغمض عينه عنه)، فإن

المعنى هنا يكون: تجاهله، وتغافل عنه[١٤٣]؛ وقد اكتنز معجم الطراز الأول بهذا النوع من شرح المعاني المجازية بتسييقها في عبارات مع بيان معناها المجازي وشرحه بالدلالة الحقيقية؛ منها:

- وطأ: وطئه يطؤه ــ كوسعه يسعه ــ وطأ كنصر: علاه برجله، كتوطأه...
- ومن المجاز: وطئهم العدوّ وطأة منكرة: أخذهم أخذا شديدا وطحنهم.

ومن كلامهم: أعوذ بالله من طئة الذليل ــ كعدة ــ أي: من أن يطأني؛ لأن وطأته أشدّ لسوء ملكته. وثبت الله وطأتك: سددك ونصرك. وفلان وطيء الخلق: دمثه. وهو عوطأ الأكناف، كمعظم: لا يثبو جنابه على النازلين به. ودابة وطيئة: سهلة السير منقادة. وهو في عيش وطيء، ووطاءة من العيش؛ كسحابة: في خفض منه. ووطأ نفسه على الأمر: ذللها له؛ لتعتمله. ووطئهم الحزيوّ: نزلوا بقربه فوطئهم أهله[١٤٤].

فقوله في المعنى الحقيقي: (وطئه يطؤه:...علاه برجله) هو مركز الشرح للمعاني المجازية بتسييقها لغويا بعبارات وجمل يتضح معناها بمزيد جلاء ودقة؛ فطئة الذليل: أن تكون موطوءا له جبرا بتشبيه انقيادك له جبرا بالمجاز بعلوه برجله عليك بالحقيقة، ومثله سائر الاستعمالات المجازية التي بين ابن معصوم معناها بتسييقها كما هو مطلوب في شرح المجاز بربطه بالسياق اللغوي الذي ورد فيه؛ فمن مهام المعجمي في صناعة المعجم أن يشرح لنا الدلالات الاستعمالية للكلمة ما بين الحقيقة والمجاز، ويبين لماذا كان المعنى المجازي معتبرا في المعجم، ويتناول مباحث نظرية بيانية أخرى لا غنى للمعجم عنها"[١٤٥].

وبمقارنة هذا الشرح الوافي للمعاني المجازية بالسياق لابن معصوم بما أورده الزمخشري في معجمه المجازي نجد الفرق شاسعا؛ فقد حشد الزمخشري المعاني

المجازية تحشيدا من دون بيان أو شرح للمعنى اعتمادا على فهم القارئ، مما جعل المعنى المجازي غامضا؛ وهو قوله: و ط ئ: وطئه برجله وطأ وطئة، ورأيت موطئ قدمه ومواطئ أقدامهم، ونوطؤوه بالأقدام حتى قتلوه... ومن المجاز: وطئهم العدو وطأة منكرة. وفي الحديث: (اللهم اشدد وطأتك على مضر)، وثبت الله وطأته. وفلان وطئ الخلق. وقد وطؤ وطاءة، وتقول: فيه وطاءة الخلق، ووضاءة الخلق. ويقال للمضياف: موطأ الأكناف إذا لم ينبُ جنابه عن النزل. ودابة وطيئة: بينة الوطاءة. وهو في عيش وطئ، وإنه لأحب وطاءة العيش[١٤٦].

فيلحظ على نص الزمخشري غموض المعنى المجازي في سياق الكلام؛ بخلاف وضوحه ودقته في نص ابن معصوم الذي جعل المعاني في سياقات متعددة وجمعها في صعيد واحد، مع بيان معانيها المجازية بالسياق اللغوي الذي وردت فيه؛ فجمع الفائدة لمستخدم المعجم في مكان واحد في مطلب المجاز، وبشرحه للمعاني المجازية بالمعاني الحقيقية في سياق لغوي؛ فطبق بذلك معايير صناعة المعجم المجازي بشرح المعاني المجازية بالسياق، مع الإيجاز، والوضوح، وتسييق الاستعمالات المجازية في عبارات، وتركيبات سياقية تدخل في تكوين دلالتها المجازية، وبالاعتماد على الواقع اللغوي بذكر التعابير المستعملة في المجاز اللغوي في المعجم المجازي؛ ذلك أن الكلمة تحيا بالاستعمال[١٤٧]. فأخرج المعجمي ابن معصوم المعنى المجازي من الموت بالنقل بين المعاجم إلى الحياة بشرح معناه المجازي في سياق الاستعمال اللغوي.

أما إذا قارنا صنيع ابن معصوم في طرازه الذي بدأ تأليفه عام (١١١٠هـ) مع ما صنعته المعاجم بعده؛ ومنها معجم التاج للزبيدي(ت١٢٠٥هـ)[١٤٨] فنجد -فضلا عن التخليط بين المعاني المجازية والحقيقية وعدم إفراد المعاني المجازية- شرحا

مفصلاً، وبالمقابل مثل لمستخدم المعجم استنفذ فيه الزبيدي سبع صفحات بذكر اراء لعلماء اللغة منهم سيبويه وابن جني؛ وهو ما أفقد الشرح للمعاني المجازية معيار الإيجاز والوضوح؛ تلك الفائدة التي توخاها ابن معصوم بإيجاز غير مخل، ومن دون إطناب ممل؛ فجمع جميع الاستعمالات المجازية في صفحة واحدة مع ذكر معانيها المجازية بربطها بسياق استعمالها، وبربطها بالشرح بمعانيها الحقيقية.

ولنا نبيان أمثلة أخرى في إبراز تحقق معايير الصناعة للمعجم المجازي ولاسيما شرح المعنى المجازي بالسياق في معجم الطراز بالجدول الآتي الذي نبين فيه صنيع ابن معصوم ودقته في شرح المعاني المجازية بالمقارنة مع الأساس للزمخشري قبله، والتاج للزبيدي بعده؛ لتتضح الصورة أكثر على النحو الآتي:

المادة	المجاز في الأساس للزمخشري (ت٥٣٨هـ)	شرح المجاز في الطراز للمدني (ت١١٢٠هـ)	شرح المجاز في التاج للزبيدي (ت١٢٠٥هـ)
ف ق ا	فقأ الله عنك عين الكمال. فذكر الاستعمال المجازي من دون شرح لمعناه السياقي.	وفقأ الله عنه عين الكمال: صرف عنه شرها. فشرح المعنى السياقي للمجاز وهو المطلوب اثباته تبعا للصناعة المعجمية	[فقأ الله عنك عين الكمال] فذكر الاستعمال المجازي من دون شرح لمعناه السياقي
ف ي ا	[فلان يتفيأ الأخبار ويستقيها] فذكر الاستعمال المجازي من دون شرح لمعناه السياقي.	(وهو يستقيء الأخبار: ينتقيها وينتقيأها: ينتقيها. فأنه يطلب رجوعها إليه). فشرح المعنى السياقي للمجاز وهو المطلوب اثباته تبعا للصناعة المعجمية	(وفي [الأساس]: فلان يتفيأ الأخبار ويستقيها] فذكر الاستعمال المجازي من دون شرح لمعناه السياقي.
ك ف ا	تكفأ إلى وطنه وتكفأت بهم الامواج) فذكر الاستعمال المجازي من دون شرح لمعناه السياقي.	وتكفأت المرأة في مشيها: تبختر وتخترت .. وتكفأت بهم الامواج: تقلبت. وتكفأ إلى وطنه: رجع. فشرح المعنى السياقي للمجاز وهو المطلوب اثباته	لم أجد لهذا الاستعمال ذكرا في التاج، وما وجدته نقلا هو : [قول الجوهري: تكفأت المرأة في مشيتها: تزهيت ومالت كما تتكفأ النخلة المعتدلة]. فخلا التاج من هذا الاستعمال فضلا عن شرحه

		تبعا للصناعة المعجمية	

هذا فضلا عن أمثلة كثيرة أخرى لا نستطيع تفصيلها في هذه العجالة والاختصار في البحث؛ وكلها تبين المنهج المطّرد عند ابن معصوم المدني بشرح الاستعمالات المجازية في توظيفها في سياقات تنبئ عن معناها؛ حتى انه لم يكتف بتسييق اللفظ المجازي في عبارات مستعملة فحسب؛ بل زاد عليها بشرح معناها المجازي تبعا للسياق بمزيد دقة وفائدة لمستعمل المعجم؛ وهو ما يتوافق وأسس بناء المعجم المجازي بحسب معايير الصناعة المعجمية التي أردنا إثبات تحققها في معجم تراثي من لغتنا العربية الجميلة؛ لغة القرآن الكريم. فهو دائما ينظر الى ما نقله الزمخشري في أساسه من المجازات ويشرحها ويفك غوامضها؛ وهو ما لم نعهده في عمل معجمي آخر؛ ولاسيما في المجاز الذي يحتاج إلى دقة وتأمل في فهمه، فتركه بلا شرح تساهل في غير محلّه، وليس فيه إلّا بتر سلاسة اللغة وتعقيد تناول معانيها، ويبتعد بالمعجم المجازي المطلوب عن الفائدة المتوخاة منه.

ثالثا: الشرح بالمعنى الحقيقي المقارب(شبه المرادف):

وهو الشرح بتعريف معنى الكلمة المجازية بمعنى الكلمة الحقيقي الذي انزاح عنه المحاز اللغوي إلى استعمالات سياقية قد يقتصر معناها؛ فيكون حلاء المعنى بربطه بمعنى الكلمة الحقيقي المقارب لها؛ وهو ما يعرف بشرح الكلمة بالمرادف الشبيه له في المعنى؛ لخلوّ اللغة من الترادف التام المتطابق في الاستعمال الواحد[١٤٩]؛ وقد أنكر المحدثون وقوع الترادف الكامل أو التام: هو أن يتطابق اللفظان تمام التطابق، وقالوا بشبه الترادف أو التشابه أو التقارب أو التداخل: وذلك يتقارب اللفظين تقاربا شديدا بحيث يصعب التفريق بينهما مثل : (عام، سنة، حول)،

والتقارب الدلالي: وذلك حين تتقارب المعاني، مع اختلاف كل لفظ عن الآخر بملمح واحد في الأقل، مثل : (طلب، رواية)، وأنكر بعض المحدثين وقوع الترادف التام في اللغة، منهم (بالمر) الذي يرى أنّه ليس هناك ترادف حقيقية، ولا توجد كلمتان تحتملان المعنى نفسه تماما[٩٩]؛ وعليه فالترادف الذي وافق عليه اللغويون المحدثون، هو الترادف الناقص، أو الترادف غير التام، وهو يعني عندهم إمكان حلول كلمة مكان أخرى تؤدي معناها أو وظيفتها في عدة سياقات[١٠٠]، لأن شرح المعاني المختلفة المتعددة للكلمة الواحدة، ينبغي أن يكون واضحا وأن يتجنب قدر الطاقة الشرح بالمرادف فقط؛ لأن الترادف التام مشكوك في أمره؛ لما أصبح معروفا في دراسة أصول التعارف على وضع الرموز للمعاني من ضرورة استقلال المعنى الواحد بالرمز الواحد، فالكلمتان اللتان تعتبرهما مترادفتين لا يوجد بينهما في الواقع إلّا منطقة مشتركة من المعنى، ثم يستقل كلٌّ منهما بإقليمه الخاص خارج منطقة التداخل، فاختلاف ظلال المعنى بهذه الصورة مطعن خطير في فكرة الترادف[١٠١].

ومن هنا كان شرح المعنى المجازي بالحقيقي من باب تبيان المعنى بشبه المرادف؛ ذلك أن للمعنى المجازي استعمالات تختلف عن استعمال المعنى الحقيقي؛ وعليه فإنّ ما يُقال عن أن المجاز هو أحد أسباب حدوث الترادف التام لا يصح؛ ولو قيل إن المجاز هو أحد اسباب حدوث الترادف الناقص أو شبه الترادف لكان صوابا؛ لأنه ينسجم وواقع الاستعمال اللغوي الذي فرق بين المعنى الحقيقي والمجازي في الاستعمال[١٠٢].

ومن أمثلة ابن معصوم في شرح المجاز بالمعنى الحقيقي قوله: ميث... ومانث الأرض: لانت، وسهلت، فهي ميثاء كبيضاء، الجمع: ميث، كهيف. ومن

المجاز..ورجلٌ ميّتُ القلب، كليّته زنة ومعنى"[٢٠٥]، فيلحظ على النص البدء ببيان المعنى الحقيقي وهو أن (الميت هو الليّن)، ثمّ بين المعنى المجازي (ميّتُ القلب) بأنه يعني (ليّن القلب) وبهذا حقّق ابن معصوم فائدتين: أولاهما: ذكره للمعنى الحقيقي قبل المجازي، والأخرى: أنه شرح المعنى المجازيّ بالمعنى الحقيقي بعد بيان المعنى الحقيقي؛ وهو ما يتوافق ومعايير شرح المعنى المجازي بشبه مرادفه من المعنى الحقيقي. على حين أننا لا نجد للمعنى الحقيقي ذكرا عند الزمخشري؛ فقد اكتفى ببيان معاني هذا الجذر المجازية من دون بيان المعنى الحقيقي؛ فغرض المعنى المجازي لدى مستخدم اللغة يخلو المطلب من ذكر للمعنى الحقيقي، وعن الربط به عند شرح المعنى المجازي؛ وهو قوله: "م ي ث: أرض ميثاء، وأراض ميث. وعاث الخبز والملح والطين في الماء وانماث. ومن المجاز: ليني عزة قلوب تنماث كما ينماث الملح في الماء. ورجل ميّت القلب: ليّته. وميّث الرجل: ذلّله، وتميّث: ذلّ واسترخى"[٢٠٦]، فالزمخشري وإن شرح المعنى المجازي(ميّتُ القلب) بشبه مرادفه الحقيقي(ليّته)؛ إلّا ان نصه افتقر إلى تحقيق فائدة الشرح بعدم ذكره المعنى الحقيقي بدءا، ويخلوه من الربط بينهما في شرح المعنى المجازي؛ وهو ما استدركه ابن معصوم بمزيد دقّة وبيان مع ترتيب في ذكر المعاني عند شرحها؛ وبهذا حقّق معيارا مهما ومنضبطا في شرح المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي المبين قبله؛ فأشرق المعنى المجازي بهذا التبيين، وبهذا الربط.

ومن مستدركات ابن معصوم على الزمخشري والمعجميين ما خلا (المعجم الوسيط) ما ذكره من معان مجازية وشرحها بشبه مرادفها الحقيقي في الجذر (ح ض أ)؛ إذ قال ابن معصوم في المعاني الحقيقية لهذا الجذر بدءا: "[حضأ]: حضأتُ النار ــ كمنعتُها ــ حضأ ومحضأ: حركتُها وسعرتُها"[٢٠٧]؛ فبين المعنى الحقيقي

لتحضير النار بأنه (تحريكها وتسعيرها)؛ ليعود في المعنى المجازي ليقول: ومن المجاز: حضأت الحرب: التهبت"[١٠٠]، فبين المعنى المجازي بشبه مرادفه الحقيقي؛ وهو ما خلا منه معجم الأساس[١٠١]؛ فضلا عن خلو المعجمات العربية الأخرى من ذكر مجاز (حضأت الحرب)[١٠٢]؛ وكفى بهذا دليلا على أن ابن معصوم لم يكتف بنقل المجازات عن الزمخشري من دون نقد وسد للنقص بشرح المعنى المجازية فحسب؛ بل زاد عليه باستدراك جذور لغوية كاملة بمعانيها الحقيقية والمجازية؛ يشرح واف للمعنى المجازية بشبه مرادفها من الحقيقية؛ وبذلك استوفى هذا المعيار في الصناعة المعجمية بجدارة خلت منها المعجمات، واستحق الطراز الأول بكفاءة أن يكون مثالا للمعجم المجازي الذي نطمح إليه.

الخاتمة

كان السبب وراء الخوض في هذا البحث هو بيان أهمية التأسيس لمعجم مجازي تبعا لمعايير الصناعة المعجمية الحديثة؛ بتطبيق هذه المعايير على معجم تراثي ينتمي إلى مدرسة اللغية؛ وهو معجم الطراز الأول لابن معصوم المدني؛ والمؤلف بعد القاموس للفيروزابادي (ت٨١٦هـ)، وقبل التاج للزبيدي (ت١٢٠٥)؛ وهو ما يستبطن بيان حركة التأليف المعجمي تبعا لمعايير الصناعة المعجمية في ضوء موضوع المجاز اللغوي الذي يمثل حياة اللغة في الاستعمال؛ فكانت النتائج أن امتاز ابن معصوم في معجمه الطراز بمجموعة من المميزات الرائدة في بابها بحسب ما نزعم من البحث؛ والمتمثلة بالنتائج الآتية:

- لما كان المعجم العربي هو الميدان التطبيقي لتحليل مطالب علم البيان البلاغي فكان لزاما حضور آليات التحليل البياني في الترتيب المعجمي في الفصل بين الحقيقة والمجاز؛ وهو معيار قارّ في التحليل اللغوي أشار إليه ابن جنّي بدءا، وتلقفه

البلاغيون كالسكاكي والجرجاني في التفريق بين الحقيقة والمجاز؛ وهو معيار ناضج في تصنيف موارد المعجم المجازي ومداخله اللغوية؛ ذلك أن العناية في علم البيان إذ تتجه إلى دراسة اللفظ في دلالته على معناه الحرفي (المطابقي)، أو الدلالة على (بعض معناه)، أو على (لازم معناه)، تجعل علم البيان قمة علم المعجم، كما كان علم المعاني قمة علم النحو؛ فلابد من توظيف مخرجات علم البيان في التأسيس المعجمي والتصنيف الحقيقي والمجازي في بناء المعجم المجازي.

- نبين عن البحث تحقق معيار ذكر المعنى الحقيقي والمجازي في مورد واحد من الجذر للتسهيل على مستخدم المعجم باستيضاح المعنى الغامض بالآخر؛ فضلاً عن أن ابن معصوم في طرازه لم يكتف بجمعهما؛ بل وفصل منهجيّ بين الحقيقة والمجاز وهو أحد معايير الصناعة المعجمية في المعجم المجازي؛ وزاد الفائدة لمستخدم المعجم في تتبع الدلالات المجازية التي خلا منها معجم أساس البلاغة المختص بالدلالة المجازية؛ وبهذا العمل سجّل لنا دقته في فصل الحقيقة عن المجاز؛ وهي نتيجة طبيعية لسعة اطلاعه، وعنايته بالمجاز، ولذلك ذكر عن المجازات ما ليس مذكورا في معاجم اللغة التي يعتدّ بنقلها ودقتها.
- وفضلاً عن تميّز ابن معصوم في ترتيب المطالب بتقديم الحديث المعاني الحقيقية على المعاني المجازية، وتجاوزه لخطأ الخلط بين المعاني؛ ونأيك عن تنبيهه إلى التمييز بينها منهجيّاً في فصلين متباينين في كلّ جذر لغوي من معجمه؛ **فقد زاد الفائدة في استدراكه لاستعمالات مجازية لم تذكرها المعجمات العربية**؛ وهي قوله في النص المذكور آنفا: " **وكان ذلك في الصدر الأول، وفي صدر** الإسلام"؛ فرغم شيوع هذا الاستعمال المجازي في كتب اللغة وغيرها؛ **فلم ينصّ** المعجميون على مجازيته؛ **بله ذكره في معجماتهم**؛ ومنها المعجم المختص

بالمجاز (أساس البلاغة)؛ فاستدركها المدنيّ وضمّنها طرازه عرتشفا من معرفته اللغوية، وحذقه وتمرسه بلغة العرب، واضعا إياها في مظانّها الصحيحة من كلّ حذر لغوي؛ وبهذا العمل سجّل لنا دقته في فصل الحقيقة عن المجاز، وبالاستدراك لاستعمالات مجازيّة خلت منها المعجمات العربية؛ فاتّم الفائدة للقارئ منهجيا و علميّا في طرازه الأول.

- ومن مستدركات ابن معصوم في هذا المعنى المجازي أن المعاز طرازه الأوّل لا يتحقق الفصل التام بين المعاني الحقيقية والمجازية فحسب-وهو احد العيوب التي توجه للمعجم العربي- بل زاد عليها مجازات انفرد بذكرها عن المعجمات اللغوية؛ فسدّ النقص، وصوّب العيب؛ واستحقّ طراز ابن معصوم أن يكون الأنموذج المثالي لحضور هذا المعيار -فصل الحقيقة عن المجاز- في بناء المعجم اللغوي المجازي بما يسدّ الفراغ الذي ما زال قائما في فصل المجاز عن الحقيقة في لغة العرب معجميّا.

- أن ابن معصوم باستدراكاته المجازيّة فضلا عن بيان وجه المجاز بالتنبيه سجّل حضوره المميز ودقّته في تطوير العمل المعجمي مجازيّا بما يهذّب المتون المعجمية من الأخطاء والعيوب التي وجّهت إليها، ولاسيما تلك التي لها علاقة ببيان أوجه الاستعمالات المجازيّة، وذكره للعلة التي جعلت هذا الاستعمال عن المجاز، وهو ما خلت منه المعجمات المتوفرة على كثرتها؛ وتبيان وجه المجاز في نص ابن معصوم، فضلا عن التنصيص عليه في مطلب المجاز هو ما يتوافق مع مقررات المعجم المجازي في الدرس اللغوي الحديث؛ وهو ما خلت منه المعاجم اللغوية المتداولة؛ فضلا عن معجم الزمخشري المختص بالاستعمالات المجازيّة؛ فلم ينصّ عليه، بله ذكر وجه المجاز؛ فضلا الأساس عن ذكر هذا الاستعمال

المجازي الذي أثبته ابن معصوم في طرازه؛ مستدركا ومتداركا لهذا الخطأ في التنصيص على المجاز، فضلا عن ذكره لوجه المجاز بالاستعارة، وهو ما خلت منه المعجمات المتداولة؛ فقد الطراز نقصا بذكره وجه المجاز والاهتمام به في مطلب(المجاز) لكي لا يكون كلامه على المجاز مجرد ادعاء ولكي يتضح للقارئ الوجه الذي سوغ أن تعد المفردة أو الاستعمال من المجاز لا من الحقيقة؛ فضلا عن أن بيان الوجه المجازي يتوافق ومعايير بناء المعجم المجازي كما مرّ معنا.

- أنه أضاف شرحا لمعنى المصطلح المجازي زائدا على تعريف الجرجاني كما مرّ معنا في البحث؛ رابطا المعنى المجازي المنزاح بالمعنى الوضعي؛ فضلا عن انفراده بذكر هذا المصطلح وتعريفه بالشرح التام لمعناه المجازي دون المعجمات اللغوية كلها، ولاسيما أساس البلاغة الذي اختص بالدلالة المجازية؛ ناهيك عن توافق شرحه المجازي التام بتعريف المصطلح مع اسس شرح المعنى المجازي في الصناعة المعجمية؛ ذلك أن ابن معصوم في شرحه المعنى المجازي بتعريف المصطلح راعى الاتساع في المعنى؛ إذ ينبغي أن يراعي التعريف على المعنى التضمني للفظ إلى جانب معناه المعجمي في تعريفه الاتساع حتى يمكن أن يشتمل الأساسي، ويكون قادرا على اشتمال المجازات المحتملة وبخاصة حين يستقر المجاز ويصبح مكونا لجزء من النظام"؛ فضلا عما سلف ذكره من تطابق أسس شرح المعنى المجازي مع ما شرحه ابن معصوم من محترزات اصطلاحية.
- تبين من البحث اطراد المنهج عند ابن معصوم المتمثل بشرح الاستعمالات المجازية في توظيفها في سياقات تنبئ عن معناها؛ حتى انه لم يكتف بشقيق اللفظ المجازي في عبارات مستعملة فحسب؛ بل زاد عليها بشرح معناها المجازي تبعا للسياق بمزيد دقة وفائدة لمستعمل المعجم؛ وهو ما يتوافق وأسس بناء المعجم

المجازي بحسب معايير الصناعة المعجمية التي أردنا إثبات تحققها في معجم تراثي من لغتنا العربية الجميلة؛ لغة القرآن الكريم. فهو دائما ينظر الى ما نقله الزمخشري في أساسه من المجازات ويشرحها ويفك غوامضها؛ وهو ما لم نعهده في عمل معجمي آخر؛ ولاسيما في المجاز الذي يحتاج إلى دقة وتأمل في فهمه، فتركه بلا شرح تساهل في غير محلّه، وليس فيه إلّا بتر سلاسة اللغة وتعقيد تناول معانيها، ويبتعد بالمعجم المجازي المطلوب عن الفائدة المتوخاة منه.

- بلحاظ سبق الطراز لمعاجم لغوية جاءت بعده نجد أن صنيع ابن معصوم في طرازه الذي بدأ تأليفه عام (١١١٠هـ) مع ما صنعته المعاجم بعده؛ ومنها معجم التاج للزبيدي(ت١٢٠٥هـ) فنجد -فضلا عن التخليط بين المعنى المجازية والحقيقية وعدم إفراد المعاني المجازية- شرحا مقتضلا، وباستطراد ممل لمستخدم المعجم استغرق فيه الزبيدي سبع صفحات بذكر آراء لعلماء اللغة منهم سيبويه وابن جني؛ وهو ما أفقد الشرح للمعاني المجازية معيار الإيجاز والوضوح؛ تلك الفائدة التي توخاها ابن معصوم بإيجاز غير مخلّ، ومن دون إطناب ممل؛ فجمع جميع الاستعمالات المجازية في صفحة واحدة مع ذكر معانيها المجازية بربطها بسياق استعمالها، وبربطها بالشرح بمعانيها الحقيقية؛ وهو ما يتفق ومقررات صناعة المعجم العربي عموما، والمجازي خصوصا.

- وفي مطلب شرح المعنى وجدنا ابن معصوم يبين المعنى المجازي بشبه مرادفه الحقيقي؛ وهو ما خلا منه معجم الأساس؛ فضلا عن خلو المعجمات العربية الأخرى من ذكر مجاز (حضنك الحرب) كما مرّ معنا في البحث؛ **وكفى بهذا دليلا على أن ابن معصوم لم يكتف بنقل المجازات عن الزمخشري من دون نقد وسدّ للنقص بشرح المعاني المجازية فحسب؛ بل زاد عليه باستدراك جذور لغوية كاملة**

بمعانيها الحقيقية والمجازية؛ بشرح واف للمعاني المجازية بشبه مرادفها من الحقيقية؛ وبذلك استوفى هذا المعيار في الصناعة المعجمية بجدارة خلت منها المعجمات.

هوامش البحث

(١) نحا منحى الطراز الأول واتكأ لما عليه فما عليه من لغة العرب المعول لابن معصوم المدني (ت ١١٢٠ هـ) من معجمات مدرسة اللقبة التي سبقت تأليف تاج العروس، وهي المدرسة التي تعنت الحرف الأخير من الجذر بوصفه باباً، والحرف الأول فصلاً، ووصفه عبد الله أفندي بأنه: "كتاب كبير في اللغة ... وكان مؤلفه مشتغلاً بتأليفه إلى أن مات .. ولم يتمه بعد وخرج منه قريباً من النصف"، وزاد عباس العكري، فقال: "هو كتاب فريد الوجود، نحا به نحو القاموس، وأورد على صاحب القاموس إيرادات، وزاد على قاموسه لغزارة فضله زيادات"، وهو ما يثبته ابن معصوم في مقدمة طرازه، فقال: "وإني لأعجب من السيد الفيروزابادي، وهو المشار بالإصابة في معرفة الرجال الصادي، إذ صنف قاموسه، وشنف فاموسه، وتصدى للتنبيه على أغلاط الجوهري في صحاحه، ... زاعماً أنه لم يفصح بذلك سواه، ... كيف غالب قوله فعله، وزلت بقدمه نعله؟! فوقع من الأغلاط والأوهام، فيما نحن فيه نوافيه الأقدام، ومن التصحيف والتحريف، والخلط في مسائل النحو والتصريف، فيما لا يكاد يقضي منه العجب، ولا تنقضي عن طرفه خمائل وزعب" والحق أن لابن معصوم ولو كان هذه من كتابه نقد القاموس المحيط، إلا أن هناك اشتراكات، وزيادات وتصويبات على سائر المعجمات، وللاستزادة في معرفة ابن معصوم المدني ومعجمه الطراز يُنظر مقدمة المحقق (السيد علي الشهرستاني) المقدمة/٤٦-٦٣.

(٢) ينظر: الصور البيانية، حفني محمد شرف: ٢١٢ ــ ٢١٣.

(٣) ينظر: البلاغة العربية وسائلها وغاياتها، ربيعي محمد عبد الخالق: ٦٣ .

(٤) ينظر: الصاحبي لابن فارس: ١٥٥، والمزهر للسيوطي: ١/٢٨١.

(٥) سقابيس اللغة: ٢/١٥.

(٦) نفسه: ١/٤٤٥.

(٧) ينظر: العين: ١/٢٥٩؛ والتهذيب: ١١/١٠٢، والأساس: ١٤١، واللسان: ٥/٣٢٦، والتاج: ١٥/٧٥-٨٤.

(٨) الصاحبي:١٥٠.

(٩) ينظر: المحار في التراث النقدي:٢٩-٣٠.

(١٠) أسرار البلاغة للجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ):٣٥٠.

(١١) أصول البيان العربي محمد حسين الصغير:٤١٠.

(١٢) مفتاح العلوم:٣٥٨، وينظر: أسرار البلاغة:٣٥٠.

(١٣) الصاحبي:١٤٩.

(١٤) أسرار البلاغة:٣٥١-٣٥٢، وينظر: مفتاح العلوم: ٣٦٠.

(١٥) جواهر البلاغة: ٢٥١.

(١٦) التعريفات:٢٠٣.

(١٧) مفتاح العلوم:٣٦٩.

(١٨) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:١/٨٥.

(١٩) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ١٠/ ١٣٣(ج و ر)

(٢٠) ينظر: جواهر البلاغة: ٢٥١، والمحار في التراث النقدي: ٣٩، وأثر المجاز في قيد الوظائف النحوية:٤٠.

(٢١) الطراز: ١/٥(مقدمة ابن معصوم)

(٢٢) نفسه: ١/١٠(مقدمة ابن معصوم)، وسنكون لنا وقفة مع المصطلح في المبحث الثالث من البحث

(٢٣) نفسه: ١/١٠(مقدمة ابن معصوم)

(٢٤) ينظر: الطراز: صفر/١١٣(مقدمة المحقق)

(٢٥) الحاسوب على القاموس: ١١- ١٢.

(٢٦) الطراز: ٨/٣٥٢.

(٢٧) نفسه: ٨/٣٥٢.

(٢٨) ينظر مقدمة المحقق:٢٦٠.

(٢٩) ينظر: صناعة المعجم الحديث: ١١٥-١٤٣،والمعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: ٩٤-١٢٣، والمعجم اللغوي المحاسبي:١٠٧، وبحوث في الصناعة المعجمية:١١٧-١٢٢،والمعجم الوسيط والمعايير المعجمية الحديثة: ١٨-٢١، والمعجم الوسيط دراسة تحليلية(أطروحة دكتوراه):٢٦٠،

(٣٠) ينظر: صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١١٧-١١٨.

(٣١) ينظر: المعجمية العربية فصلا وافق: ٣/٢٠.

(٣٢) ينظر: صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١١٩، والمعجم اللغوي التحاري: ١٠٨.

(٣٣) ينظر: مقدمة محقق معجم أساس البلاغة الأستاذ أمين الخولي، والمعاجم العربية دراسة تحليلية: ١٣٨.

(٣٤) الحصائص: ٢/٤٤٢-٤٤٣.

(٣٥) لم أجد نسبته الى قائل، ينظر: المزهر في علوم اللغة: ١/٢٨٢، ومعجم تاج العروس: ١٠/١١٣.

(٣٦) الحصائص: ٢/٤٤٤-٤٤٥.

(٣٧) الطراز الأول: ١/١٥٥ (مـ ي أ)

(٣٨) مقاييس اللغة: ٤/٤٣٥، وينظر: التاج: ١/٣٥٩ (مـ ي أ).

(٣٩) الجمهرة: ١/٢٤٤ (مـ ي أ)، وينظر: العين: ٨/٤٠٧، والصحاح: ١/٦٣، والمحكم: ١٠/٥٤٧، واللسان: ١/١٢٦.

(٤٠) تهذيب اللغة: ١٤/٤١٥ (ف ي أ)، وينظر: المخصص: ٢/٣٤٥، والمصباح: ٢/٤٨٦، والقاموس: ٤٨.

(٤١) الطراز الأول: ١/١٥٧ (مـ ي أ)

(٤٢) الحصائص: ٢/٤٤٤.

(٤٣) الكتاب: ١/٣٣٦-٣٣٧، وينظر: معاني القرآن: ١/٣١٥.

(٤٤) معجم مقاييس اللغة: ٥/٤٤٥، وينظر: لسان العرب: ٢/٤٧٦(ر ح ح)، و ١١/٥٧٧(ق و ل)

(٤٥) الحصائص: ٢/٤٤٤.

(٤٦) أسرار البلاغة: ٢٢١.

(٤٧) تعمد: في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ): ١/٢٦٨.

(٤٨) الحصائص: ٢/٤٤٦.

(٤٩) تهذيب اللغة: ١٤/٤١٥ (ف ي أ)، وينظر: والتكملة والذيل والصلة للصغاني (ت ٦٥٠ هـ): ١/٤٠(ف ي أ)، واللسان: ١/١٢٧(مـ ي أ)، والقاموس: ٤٨(مـ ي أ)، وتاج العروس: ١/٣٥٥(مـ ي أ)

(٥٠) ينظر: صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١١٩، والمعجم اللغوي التحاري: ١٠٨.

(٥١) ينظر: معجم أساس البلاغة: ٢/٤٢-٤٣.

(٥٢) الطراز الأول: ٨/٢٣٥ (ص ن ر)

(٥٣) نفسه: ٨/٢٣٦ (ص ن ر)

(٥٤) الخصائص: ٢/٤٤٥.

(٥٥) الخصائص: ٢/٤٤٦.

(٥٦) ينظر: الخصائص: ٢/٤٤٦.

(٥٧) جمهرة اللغة: ٢/٦٢٩ (ص ن ر)، وينظر: والصحاح: ٢/٧٠٩، والمحكم: ٩/٣٤٥، واللسان: ٤/ ٤٤٥.

(٥٨)، ينظر: العين: ٧/٩٤(ص ن ر)، وتهذيب اللغة: ١٢/٩٤-٩٥، والمخصص: ١/١٥٢-١٥٣، والقاموس: ٤٢٣.

(٥٩) معجم تاج العروس: ١٢/٢٩٣ (ص ن ر)

(٦٠) الحاشية على القاموس: ١١ (المقدمة)

(٦١) ينظر: معجم أساس البلاغة: ١/٥٤٠.

(٦٢) الطراز الأول: ١/٦ (مقدمة المؤلف ابن معصوم المدني)

(٦٣) نفسه: ١/١٥٧ (ص ن أ)

(٦٤) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ١/٥١، والمجاز في التراث النقدي: ٤٣.

(٦٥) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ١٠/ ١٣٣(ح و ر)

(٦٦) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/٢٨٦، وأثر المجاز في قيد الوظائف النحوية: ٣٥.

(٦٧) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ١٠/ ١٣٣(ح و ر)

(٦٨) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/٢٨٦، والمجاز في التراث النقدي: ٤٤.

(٦٩) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ٥/ ٢٦١(ح د ه)

(٧٠) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لابن فارس (ت٣٩٥هـ)-١٤٩.

(٧١) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ١٠/ ١٣٢(ح و ر)

(٧٢) دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس-٩٨، و ينظر: أثر علم الدلالة في تفسير النصوص: د. محمد ماهر-٥١.

(٧٣) الطراز الأول (لابن معصوم المدني): ١٠/ ١٦٩(ق ي أ)

(٧٤) التاج ١/٣٨٢ (ق ي ا)، وينظر: العين: ٥/ ٢٤٠(ق ي ا)

(٧٥) تهذيب اللغة ٩/٢٧٨ (ق ي ا)

(٧٦) دلالة الألفاظ: د. ابراهيم أنيس ٩٨، و ينظر: أثر علم الدلالة في تفسير النصوص: د. محمد ماهر ٥١.

(٧٧) معجم أساس البلاغة: ٢/١١٣(ق ي ا)

(٧٨) ينظر: العين: ٥/ ٢٤٠(ق ي ا)،و تحصيلة ١/٢٤٥،والتهذيب ٩/٢٧٨،والمقاييس ٥/٤٤، والمحصل ١/٧٣٨، و تصحيح ١/٦٦،والمحكم ٦/٥٩٧،والتكملة الصغاني ١/٤٣،والقاموس ٥٠٠،والتاج ١/٣٨٠-٣، الوسيط ٢/٧٦٩.

(٧٩) ينظر على سبيل المثال لا الحصر من استدراكات ابن معصوم في طرازه من المجازات في فصل المجاز في الجذور اللغوية الآتية: (ف ق أ)، و(ح ن أ)، و(ب أ ب أ)، و(ب ك أ)، و(و ط أ)، و(ف ي أ)، و(ه د أ)، و(ر ح ح)، و(ش ي ح)، و(ق ب ب)، و(ف ا د)، و(ح د ر)، و(ح ص ر)، و(ص غ ر) وغيرها..

(٨٠) ينظر: المعجد الوسيط دراسة تحليلية(أطروحة دكتوراه) ٢٦٠، والمعجد اللغوي المجازي ١٠٧.

(٨١) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ٢٠-٢١، وأسرار البلاغة ٢٩، ودلائل الإعجاز ٢٦٣.

(٨٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٩-٤٠.

(٨٣) المخصص: ٣/٢٤٥-٢٤٦.

(٨٤) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ٢٢.

(٨٥) ينظر: النكت في أعجاز القرآن للرماني(ت٣٨٤هـ)مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ٨٢-٨٣.

(٨٦) أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني ١/٢٩٦.

(٨٧) معجم الطيور الأول ١/١٠٣(ب ر ر)، وينظر الخبر في : حياة الحيوان الكبرى للدميري: ١/ ٢٦٦.

(٨٨) الحيوان للجاحظ ٥/٢٩٢.

(٨٩) مجمع الأمثال للميداني ١/٣٥٤.

(٩٠) مفتاح العلوم (للسكاكي (ت٦٢٦هـ): ٣٨٨، وينظر: الطراز لأسرار البلاغة(للعلوي): ١/ ١١٩.

(٩١) أسرار البلاغة ١/٤٧٧.

(٩٢) معجم الطراز الأول-٣/٣٩٩(ن ح ث)، وينظر: الأساس: ٤٨٠(ن ح ث)، والقاموس-١/١٦٧(ن ح ث).

(٩٣) العين-٧/٢٩٢.

(٩٤) ينظر على التوالي: الجمهرة-٢/١٠٩٩، وكتاب الأفعال لابن القوطية: ٧٤، والتنبيب-١٣/٤٤، والأفعال للسرقسطي- ٣/٥٢٣، والأفعال لابن القطاع-٢/٥٥٠، والمخصص-١٣/٣٦٠، والتكملة للصغاني-١/ ٢٧، والتلمار-١/٩٥، والقاموس-٤٣، وتاج العروس-١/٢٦٨-٢٦٩.

(٩٥) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية(أطروحة دكتوراه)-٢٦٠. والمعجم اللغوي المجازي (منهج مقترح)-١٠٧.

(٩٦) الصحاح-١/٥٥، وينظر: المقاييس: ٣/١٥٥، والمعجم الوسيط: ١/٤٢٥.

(٩٧) معجم الطراز الأول-١٠/١٣٢(ع و ز).

(٩٨) مفتاح العلوم-٣٦٩، وينظر: البلاغة عند المعتزلة: د. محمد عبد عزة، ٢٠٠٧م: ٢٤٠.

(٩٩) أسرار البلاغة-٣٦٨.

(١٠٠) ينظر- مفتاح العلوم-٣٦٩.

(١٠١) أسرار البلاغة-٣٦٨، وينظر: السحر في التراث النقدي: ٣٩.

(١٠٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه-١/٢٧١، وينظر: المجاز وأثره في الدرس اللغوي: ٣٣-٣٤.

(١٠٣) معجم الطراز الأول: ٢/٢٩٩(ع ر ق ب)، وينظر-٢/٢٧٨(ع ح ب) و٢/٣٤١(ع ق ب)

(١٠٤) نفسه- ٢/٢٩٩(ع ر ق ب)، وينظر- مقاييس اللغة- ٤/٣٥٩، والقاموس- ١١٤، وتاج العروس-٣/٣٥٧.

(١٠٥) مفتاح العلوم-٣٨٨، وينظر: الطراز لأسرار البلاغة: ١/١١٩، وعروس الأفراح-٢/١٦٠.

(١٠٦) دلائل الإعجاز في علم المعاني-٦٧، وينظر: أسرار البلاغة-٤١٢.

(١٠٧) معجم الطراز الأول-١٠/٣٤٨(ح ر ب).

(١٠٨) مفتاح العلوم-٣٦٩، وينظر: دلائل الإعجاز-٦٨، وأسرار البلاغة-٥٥، والمجاز في التراث النقدي-٣٩.

(١٠٩) ينظر: المعجم الوسيط دراسة تحليلية-٢٦٠، والمعجم اللغوي المجازي (منهج مقترح)-١٢١-١٢٢.

(١١٠) معجم أنيس البلاغة-١/١٣٠(ح ر ب).

(١١١) ينظر: العين: ٦/١١٢-١١٤؛ والجمهرة: ٢/١٠٩٦، والتنبيه: ١١/٣٦- ٣٩، والصحاح: ١/٩٨، والمقاييس: ١/٤٤٩؛ والمحصل: ١/١٨٦، والمحكم: ٧/٤٠٠، والمخصص: ١٠/٣٦٠، والتكملة للصغاني: ١/٨٥، والمصباح: ١/٩٤، والتلخيص: ١/٢٥٩، والقاموس: ٦٦-٧٦، والتاج: ٢/١٥٥-١٥٨، ومقاييس اللغة: ١/٤٩٨، والوسيط: ١/١١٤.

(١١٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة: د. صبحي ابراهيم الصالح: ٣٠٢-٣٠٣.

(١١٣) ينظر: صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١١٧-١١٨.

(١١٤) علم اللغة: د. علي عبد الواحد وافي: ٣٢٣.

(١١٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان: ٣٢٨-٣٢٩، وصناعة المعجم الحديث: ١١٧-١١٨.

(١١٦) ينظر: موت الميازعلي بن خلف الكاتب: ١١٤، والمعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: ١٠٢.

(١١٧) المعجمية العربية قضايا وافاق: ٢/١٥٤.

(١١٨) الصاحبي لابن فارس: ٣٢٢.

(١١٩) ينظر: المبحث الأول من البحث

(١٢٠) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان: ٣١٩.

(١٢١) التعريفات: ٦٢.

(١٢٢) علم المصطلح: د. علي القاسمي: ٢٨٩؛ وينظر: المصطلح النقدي والصناعة المعجمية: ١٣٩.

(١٢٣) التعريفات: ٣٢. وينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح: د. محمود فهمي حجازي: ١٠.

(١٢٤) التعريب المصطلحي دراسة في ضوء المصطلحية الحديثة: ١٤-١٥.

(١٢٥) اللغة وعلم اللغة: جون ليونز: ١٦٨.

(١٢٦) ينظر: خطة البحث صفحة ٤ هامش رقم ٥.

(١٢٧) ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق: د. علي القاسمي: ٧٤.

(١٢٨) معجم الطراز الأول: ١/٢٣٩-٢٤٠(و ط ا)

(١٢٩) معجم الطراز الأول: ١/٢٣٥(و ط ا)

(١٣٠) صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١١٩، والمعجمية العربية قضايا وافاق: ٣/٧٢.

(١٣١) عرّف الجرجاني المتواطئ بقوله: المتواطئ: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده المتغايرة والخارجية على السوية، كالانسان؛ والشمس؛ فان الانسان له أفراد في الخارج؛ وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها أيضا بالسوية؛ التعريفات-١٩٩؛ والفرق واضح بإضافة الربط بين المعنيين عند ابن معصوم؛ فانظر عن تعريف الجرجاني هذا الربط في شرح المعنى المجازي

(١٣٢) ينظر: العين-٧/٤٦٨، والجمهرة-٢/٩٢٩، والتهذيب-١٤/٣٦، والصحاح-١/٨١، والمقاييس-٦/١٢٠، والمحكم: ٩/٢٥١، واللسان-١/١٦٥-٢٠٠، والقاموس-٥٥-٥٦، والتاج-١/٤٩٩-٤٩٩، والوسيط: ٢/١٠٤١.

(١٣٣) ينظر- معجم أساس البلاغة:٢/٣٤٢.

(١٣٤) صناعة المعجم الحديث-١٣٠؛ وينظر: التعريف المصطلحي دراسة في ضوء المصطلحية الحديثة-١٠٥.

(١٣٥) ينظر: صناعة المعجم الحديث-١٣١، والمعجم اللغوي المجازي-١٧١.

(١٣٦) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي؛ د. محمود السعران:٢٥٢.

(١٣٧) ينظر: علم الدلالة؛ د. أحمد مختار عمر-٦٨-٧١.

(١٣٨) ينظر- علم الدلالة التطبيقي؛ د. هادي نهر-٢٦٣.

(١٣٩) ينظر-المعجم العربي في ضوء النقد اللغوي؛ حاك هنبة:٤٣٠.

(١٤٠) ينظر: صناعة المعجم الحديث-١٣١.

(١٤١) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمن؛ ترجمة محمد كمال بشر، مصر ٦٣:.١٣١.

(١٤٢) ينظر: صناعة المعجم الحديث-١٣١.

(١٤٣) ينظر: المعجم اللغوي المجازي-١٧٥.

(١٤٤) معجم الطراز الأول: ١/٢٣٥-٢٣٦(و ط ا)

(١٤٥) اللغة العربية معناها ومبناها؛ تمام حسان-٣١٩.

(١٤٦) معجم أساس البلاغة: ٢/٣٤٢(و ط ا)

(١٤٧) ينظر: صناعة المعجم الحديث-١٣٦-١٣٣

(١٤٨) ينظر: معجم تاج العروس: ١/٤٩٢-٤٩٩(و ط ا)

(١٤٩) ينظر: الفروق اللغوية؛ لأبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)-٣٣-٣٥، وصناعة المعجم الحديث-١٤٠.

(١٥٠) ينظر: علم الدلالة (بالمر): ١٠٥، وعلم الدلالة (د. أحمد مختار عمر): ٢٢٠-٢٢١.

(١٥١) ينظر: فصول في علم الدلالة، فريد عوض حيدر: ٢٥٢.

(١٥٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢٩.

(١٥٣) ينظر: الأصول (د. تمام حسان)-٣٣٢، والدلالة اللغوية عند العرب(د. عبد الكريم مجاهد)-١٠٦.

(١٥٤) الطراز الأول-٣/٤٤٥(د ي ث)

(١٥٥) أساس البلاغة-٢/٢٣٥(د ي ث)

(١٥٦) الطراز الأول-٣/٤٤٥(د ي ث)

(١٥٧) نفسه-٣/٤٤٥(د ي ث)، وانفرد المعجم الوسيط بذكر هذا المعنى المجازي: ينظر: الوسيط-١/١٨٠.

(١٥٨) أساس البلاغة-١/١٩٥- ١٩٦(أضاء مع الضد)

(١٥٩) ينظر:

العين-٣/٢٦٥، والجمهرة-٢/١٠٥٠، والتهذيب-٥/٩٧، والمحكم-٣/٤٠٥، والقاموس-٧٥٠، والتاج-١/١٩٥.

قائمة بمصادر البحث

- القرآن الكريم
- أولا الكتب المطبوعة-

١- أساس البلاغة: للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة- الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٢- أثر النحاة في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق، د. خديجة الصدقي، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م

٣- أثر علم الدلالة في تفسير النصوص النحاة أنموذجا، د. محمد عاهر، دار التوادر، لبنان، ط١، ٢٠١٤م

٤- أسرار البلاغة للجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م

٥- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة(د.ط)، (د.ت)

٦- الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

٧- أصول التبيل العربي: د. محمد حسين الصغير: دار الموزخ العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٩م

٨- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ابراهيم بن عصام الدين الحنفي (ت٩٤٣ هـ). حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ط، ٢٠٠١م

٩- الأفعال: تأليف: أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيد الأندلسي المعروف بابن القوطية (٣٦٧هـ) . قدم له وطبعه ووضع حواشيه : ابراهيد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

١٠- الأفعال: لابن القطاع علي بن جعفر السعدي اللغوي الصقلي (ت ٥١٥ هـ). قدم له وطبعه ووضع حواشيه : ابراهيد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

١١- الأفعال: للسرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن القداح (ت بعد ٤٠٠ هـ): المحقق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، د.ط، ١٩٧٥م

١٢- أنواع البديع، تأليف السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ) :حققه وشرحه لشعرائه شاكر هادي شكر، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م

١٣- بحوث في الصناعة المعجمية، د. حمبدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط١، ٢٠١٦م

١٤- البلاغة العربية وسائلها و غاياتها في التصوير البياني، تأليف: ربيعي محمد علي عبد الخالق، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٦م

١٥- البلاغة عند المعتزلة: د. محمد هيثم عزقة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي – الإمارات، ط١، ٢٠٠٩م

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): بتحقيق مجموعة من الأساتذة، وزارة الإعلام الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ٢، ١٩٦٨ – ٢٠٠١م

١٧- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٦م

١٨- التعريف المصطلحي دراسة في ضوء المصطلحية الحديثة: د. حمدي بن يوسف، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط١، ٢٠١٩م.

١٩- التعريفات، علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي (٨٢٦هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢٠- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، مراجعة عبد الحسيب حسن ، مطبعة دار الكتب، القاهرة ، ١٩٧٠م.

٢١- تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت– لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١م.

٢٢- الحاسوس على القاموس، تأليف: أحمد فارس الشدياق(ت١٣٠٤هـ)، مكتبة المعاجم اللغوية، دار الفواتير، سوريا، لبنان، الكويت، ط١، ٢٠١٣م.

٢٣- جمهرة اللغة: لابن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٤- البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي (ت١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.

٢٥- حياة الحيوان الكبرى، للدميري (ت٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ هـ.

٢٦- الحيوان للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٢٧- الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، حققه : محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة ، بيروت – لبنان ، ط٢، (د.ت).

٢٨- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي ابراهيم الصالح (ت١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٠م.

٢٩- دلالة الألفاظ: د. ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، رقم الإيداع لسنة ٢٠٠٤م.

٣٠- الدلالة اللغوية عند العرب، د. عبد الكريم مجاهد، الناشر: دار الضياء للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

٣١- دلائل الإعجاز، للجرجاني (ت: ٤٧١أو ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)

٣٢- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، دار غريب، مصر، ط١٢، (د.ت)

٣٣- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مؤسسة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)

٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري(بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

٣٥- صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م

٣٦- الصور البيانية بين النظرية والتطبيق، حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٦٥م

٣٧- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، لابن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ)، تحقيق: السيد علي الشهرستاني، طبع مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، قم إيران، ط١، ١٤٣٣هـ.

٣٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف بمصر، ١٣٣٢هـ-١٩١٤م

٣٩- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: للسبكي (ت٧٧٣ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م

٤٠- علم الدلالة، (بالمر)، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الاسكندرية، ١٩٩٥م، (د.ط)

٤١- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١، ١٩٨٢م.

٤٢- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د.هادي نهر، تقديم: علي الحمد، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

٤٣- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧م

٤٤- علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط١١، ٢٠٠٦م

٤٥- علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: د.علي القاسمي،مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٤٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م.

٤٧- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨١م.

٤٨- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، د. ت.

٤٩- فصول في علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥٠- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ٢٠٠٥م.

٥١- الكتاب،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)،تحقيق :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣ ،القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٢- لسان العرب، لابن منظور الافريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦.

٥٣- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٥٤- اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، دار النهضة العربية، ط١، د.ت.

٥٥- من اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، تأليف: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة، بيروت، أعواد النشر[١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ]

٥٦- المجاز في التراث النقدي، د. الصادق بوزهيس، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ٢٠١٥م.

٥٧- المجاز وأثره في الدرس اللغوي، د. محمد بدري عبد الحليم، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٨٦م.

٥٨- مجمع الأمثال، للميداني (ت٥١٨هـ)، قدم وحقق عليه: نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م)

٥٩- مجمل اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦ م

٦٠- المحكم والمحيط الأعظم :ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ) تحقيق عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ،ط١،بيروت ٢٠٠٠.

٦١- المخصص(محمد في المعاني)، أبو الحسن بن علي بن اسماعيل بن سيد الأندلسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

٦٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، د.ت

٦٣- المصباح المنير من غريب الشرح الكبير للرافعي، للعلامة احمد بن محمد المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، دار الحديث، القاهرة،٢٠٠٣م، د.ط

٦٤- المصطلح النقدي والصناعة المعجمية دراسة في المعاجم المصطلحية وبنياتها المنهجية، د. عباس عبد الحليم عباس، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٥م

٦٥- المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٤م

٦٦- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد احمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية - مصر ، ط ١ ، ١٩٦٦ .

٦٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م ٢٠٠٢م

٦٨- المعجم العربي في ضوء اللغة اللغوي: خالد هدنة، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط١، ٢٠١٥م

٦٩- المعجم اللغوي المحاسبي (منهج مقترح ونماذج): د. مصطفى محمد صلاح، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م

٧٠- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية :اخراج ابراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار ، مراجعة: عبد السلام محمد هارون، دار احياء التراث العربي، بيروت-(د.ط)، (د.ت)

٧١- المعجم الوسيط والمعاجير المعجمية الحديثة (دراسة وصفية تطبيقية): د. أحمد بن عبد الرحمن بالشير، دار الفرقد، دمشق-سوريا، ط١، ٢٠١٣م.

٧٢- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق: د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٢م.

٧٣- المعجمية العربية قضايا وآفاق: مجموعة أبحاث من اعداد وتقديم د. منتصر أمين عبد الرحيم، د. حافظ اسماعيلي علوي، تشريف العادة: د. عبد القادر الفاسي الفهري، كنوز المعرفة، عمان- الأردن، ط١، ٢٠١٤م.

٧٤- مفتاح العلوم، للسكاكي (ت٦٢٦هـ): تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٧٥- مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ): تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (د.ط).

٧٦- موارد البيان، علي بن خلف الكاتب (ت بعد ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق-سوريا، ط١، ٢٠٠٣م.

٧٧- النكت في إعجاز القرآن للرماني(ت٣٨٤هـ)، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م.

- ثانيا: الأطاريح:

- المعجم الوسيط دراسة تطبيقية، أطروحة تقدم بها الطالب حسن جعفر صادق(كلية التربية (ابن رشد) في جامعة بغداد، بإشراف أ. د. نعمة رحيم العزاوي (رحمه الله)، بغداد، ٢٠٠٣م.

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

References

- "Asas Al-Balagha" by Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by Muhammad Basal 'Ayun Al-Sawwad, published by Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1419 AH / 1998 AD.

- "Athar Al-Majaz Fi Fahm Al-Waza'if Al-Nahwiyyah Wa Tawjihuha Fi Al-Siyq by Dr. Khadijah Al-Safi. Dar Al-Salam. Cairo, 1st Edition. 2009 AD.

- "Athar 'Ilm Al-Dalalah Fi Tafsir Al-Nusus Al-Majaz Anmudhajjan' by Dr. Muhammad Maher. Dar Al-Nawadir. Lebanon. 1st Edition, 2014 AD.

- "Asrar Al-Balagha' by Al-Jurjani (d. 471 or 474 AH), edited by Mahmoud Muhammad Shakir. Dar Al-Madani. Jeddah, 1st Edition 1412 AH / 1991 AD.

- "Al-Asas Al-Lughawiyyah Lil-Mustalah' by Dr Mahmoud Fahmi Hijazi Dar Gharib, Cairo no date mentioned.

- "Al-Usul: Dirasah Abtismulujia Lil-Fikr Al-Lughawi Ind Al-'Arab' by Dr. Tammam Hassan. 'Alam Al-Kutub, 1420 AH / 2000 AD.

- "Usul Al-Bayan Al-'Arabi' by Dr. Muhammad Husayn Al-Sughayr, Dar Al-Mu'arrikh Al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 1999 AD.

- "Al-Atwal Sharh Talkhis Miftah Al-'Ulum' by Ibrahim bin 'Isam Al-Din Al-Hanafi (d 943 AH), verified and annotated by 'Abd al-Hamid Hindawi Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. Beirut. Lebanon 1st Edition. 2001 AD.

- "Al-Af'al' by Abu Bakr Muhammad bin 'Umar bin 'Abd al-'Aziz bin Ibrahim Al-Andalusi. known as Ibn Al-Qutiyah (d. 367 AH)

introduced, printed, and annotated by Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st Edition 1424 AH / 2003 AD.

- "Al-Af'al" by Al-Sarqushti, Abu 'Uthman, also known as Ibn Al-Haddad (d. after 400 AH), verified by Husayn Muhammad Muhammad Sharaf, Mu'assasat Dar Al-Sha'b Lil-Sahafah Wal-Tiba'ah Wal-Nashr, Cairo, Egypt, no date mentioned.

- "Al-Af'al" by Al-Jurjani, Abu 'Uthman, and known as Ibn Al-Haddad (d. after 400 AH), verified by Husayn Muhammad Muhammad Sharaf, Mu'assasat Dar Al-Sha'b Lil-Sahafah Wal-Tiba'ah Wal-Nashr, Cairo, Egypt, no date mentioned.

- "Anwa' Al-Badi'" by Sayyid 'Ali Sadr Al-Din bin Ma'sum Al-Madani (d. 1120 AH), verified and poets' biographies by Shakir Hadi Shakur, Al-Najaf Al-Ashraf, Matba'at Al-Nu'man, 1st Edition, 1388 AH / 1968 AD.

- "Bahooth Fi Al-Sinai' Al-Mujamiyyah" by Dr. Hamidi bin Yusuf, Markaz Al-Kitab Al-Akademiy, Amman, 1st Edition, 2019 AD.

- "Al-Balagha Al-'Arabiyyah Wa Sawaihaha Wa Ghayatiha Fi Al-Taswir Al-Bayani" by Rabie Muhammad 'Ali 'Abdul Khalik, Dar Al-Ma'aritah Al-Jami'iyyah, Egypt, 1989 AD.

- "Al-Balagha 'Inda Al-Mu'tazilah by Dr. Muhammad Haytham Gharrah, Dar Al-Kutub Al-Wataniyyah, Abu Dhabi, UAE, 1st Edition, 2009 AD.

- "Taj Al-'Arus Min Jawahir Al-Qamus' by Muhammad bin Murtada Al-Zabidi (d. 1205 AH), verified by a group of scholars, Kuwaiti Ministry of Information, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2nd Edition, 1968 – 2001 AD.

- "Ta'wil Mushkil Al-Qur'an by Ibn Qutaybah Al-Dinawari (d. 276 AH), verified by Al-Sayyid Ahmad Saqr, Maktabat Dar Al-Turath, Cairo, 2006 AD.

- "Al-Ta'rif Al-Mustalhi Darasah Fi Dhaw'i Al-Mustalhiyyah Al-Hadithah by Dr. Hamidi bin Yusuf, Markaz Al-Kitab Al-Akademiy, Amman, 1st Edition, 2019 AD.

- "Al-Ta'rifat' by 'Ali bin Muhammad bin 'Ali Al-Sayyid Al-Zayn Abu Al-Hasan Al-Husayni Al-Jurjani Al-Hanafi (826 AH), verified by Muhammad Basal 'Ayun Al-Sawwad, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 2000 AD.

- "Al-Takmila Wal-Dhayl Wal-Silah Lil-Kitab Taj Al-Lughah Wa Sahah Al-'Arabiyyah by Al-Hasan bin Muhammad bin Al-Hasan Al-Saghani (d. 650 AH), verified by 'Abdul 'Alim Al-Tahawi, reviewed by 'Abdul Hamid Hasan, Matba'at Dar Al-Kutub, Cairo, 1970 AD.

- "Tahdhib Al-Lughah by Abu Mansur Muhammad bin Ahmad Al-Azhari (d. 370 AH), edited by Muhammad 'Awad Mur'ab Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 1st Edition 2001 AD.

- "Al-Jasus 'Ala Al-Qamus by Ahmad Fares Al-Shidyaq (d. 1304 AH), Library of Linguistic Dictionaries. Dar Al-Nawadir, Syria Lebanon, Kuwait. 1st Edition, 2013 AD.

- "Jumharah Al-Lughah by Ibn Duraid Al-Azdi (d. 321 AH), edited by Ramzi Munir Baalbaki, published by Dar Al-'Ilm Lil-Malayin – Beirut, 1st Edition, 1987 AD.

- "Al-Balaghah Fi Al-Ma'ani Wal-Bayan Wal-Badi'" by Ahmad Al-Hashimi (d. 1362 AH), edited and verified by Dr. Yusuf Al-Samili, published by Al-Maktabah Al-'Asriyyah. Beirut. no date mentioned.

- "Hayat Al-Hayawan Al-Kubra" by Al-Damiri (d. 808 AH), published by Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. Beirut. 2nd Edition. 1424 AH.

- "Al-Hayawan by Al-Jahiz (d. 255 AH), published by Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. Beirut. 2nd Edition. 1424 AH.

- "Al-Khasais" by Abu Al-Fath 'Uthman bin Jinni (d. 392 AH), verified by Muhammad 'Ali Al-Najjar, Dar Al-Huda Lil-Taba'ah. Beirut. Lebanon, 2nd Edition, no date mentioned.

- "Dirasat Fi Fiqh Al-Lughah by Dr. Subhi Ibrahim Al-Salih (d. 1407 AH), Dar Al-'Ilm Lil-Malayin, 1st Edition 1960 AD.

- "Dalalat Al-Alfaz" by Dr. Ibrahim Anis. Library of Anglo-Egyptian deposit number for the year 2004 AD.

- "Al-Dalalah Al-Lughawiyyah 'Inda Al-'Arab" by Dr. 'Abdul Karim Mujahid, published by Dar Al-Dhiya' Lil-Taba'ah Wal-Nashr Wal-Tawzi', 1985 AD.

- "Dalail Al-I'jaz" by Al-Jurjani (d. 471 or 474 AH), edited by Mahmoud Muhammad Shakir, Maktabat Al-Khanji, Cairo, no date mentioned.

- "Dawr Al-Kalimah Fi Al-Lughah" by Stephen Olman, translated by Kamal Bishara, Dar Gharib, Egypt, 12th Edition, no date mentioned.

- "Al-Sahibi Fi Fiqh Al-Lughah Al-'Arabiyyah Wa Masa'iliha Wa Sunan Al-'Arab Fi Kalamiha" by Ibn Fares (d. 395 AH) edited by Al-Sayyid Ahmad Saqr, Ma'had Faysal 'Isa Al-Babi Al-Halabi, Cairo, no date mentioned.

- "Al-Sahah Taj Al-Lughah Wa Sahah Al-'Arabiyyah" by Al-Jawhari (after 400 AH), edited by Ahmad 'Abd Al-Ghafur Al-'Atar, 2nd Edition, Dar Al-'Ilm Lil-Malayin, Beirut, 4th Edition, 1407 AH / 1987 AD.

- "San'at Al-Mu'jam Al-Hadith" by Dr. Ahmad Mukhtar 'Umar, 'Alam Al-Kutub, Cairo, 2nd Edition, 2008 AD.

- "Al-Suwar Al-Bayaniyyah Bayna Al-Nazariyyah Wal-Tatbiq" by Hafni Muhammad Sharaf, Dar Nahdat Misr Lil-Taba'ah Wal-Nashr, 1965 AD.

- "Al-Taraz Al-Awwal Wal-Kanaz Limma 'Alayh Min Lughat Al-'Arab Al-Ma'wal" by Ibn Ma'sum Al-Madani (d. 1120 AH), verified by Al-Sayyid 'Ali Al-Shahrastani, printed by Mu'assasat Ahl Al-Bayt Li-Ihya' Al-Turath, Qom, Iran, 1st Edition, 1433 AH.

- "Al-Taraz Al-Mutadammin Li-Asrar Al-Balaghah Wa 'Ulum Haqaiq Al-I'jaz" by Yahya bin Hamza Al-'Alawi (d. 749 AH), Dar Al-Kutub Al-Khidiviyyah, Matba'at Al-Muqtataf, Egypt, 1332 AH / 1914 AD.

- "Arous Al-Afrah Fi Sharh Talkhis Al-Miftah" by Al-Sabki (d. 773 AH), edited by Dr. 'Abdul Hamid Hindawi, published by Al-Maktabah Al-'Asriyyah Lil-Taba'ah Wal-Nashr, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 2003 AD.

- "Ilm Al-Dalalah" (Bilmar) by Sabri Ibrahim Al-Sayyid, Dar Al-Ma'arif, Alexandria, 1995 AD, no date mentioned.

- "Ilm Al-Dalalah" by Dr. Ahmad Mukhtar 'Umar, Library of Dar Al-'Urubah, Kuwait, 1st Edition, 1982 AD.

- "Ilm Al-Dalalah Al-Tatbiqi Fi Al-Turath Al-'Arabi" by Dr. Hadi Nahr, introduction by 'Ali Al-Hamd, Dar Al-Amal Lil-Nashr Wal-Tawzi', Jordan, 1st Edition, 1427 AH / 2007 AD.

- "Ilm Al-Lughah Muqaddimah Lil-Qari' Al-'Arabi' by Dr. Mahmoud Al-Sa'aran, published by Dar Al-Fikr Al-'Arabi, Cairo, 2nd Edition, 1997 AD.

- "Ilm Al-Lughah' by Dr. Ali 'Abd Al-Wahid Wafi, published by Dar Nahdat Misr Lil-Taba'ah Wal-Nashr, 11th Edition, 2006 AD.

- "Ilm Al-Mustalah: Asasuha Wal-Tatbiqat Al-'Amaliyyah' by Dr. 'Ali Al-Qasimi, published by Maktabat Lebanon Nashirun, Beirut, 1st Edition, 2008 AD.

- "Al-'Umdah Fi Mahasin Al-Shi'r Wa Adabihi' by Ibn Rashiq Al-Qayrawani (d. 463 AH), edited by Muhammad Muhyi Al-Din 'Abd Al-Hamid, Dar Al-Jil, 5th Edition, 1981 AD.

- "Al-'Ayn' by Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi (d. 175 AH), edited by Dr. Mahdi Al-Makhzumi and Dr. Ibrahim Al-Samurra'i, Dar Al-Rashid, Baghdad, 1st Edition, 1981 AD.

- "Al-Furuq Al-Lughawiyyah' by Abu Hilal Al-'Askari (d. 395 AH), Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, no date mentioned.

- "Fusul Fi 'Ilm Al-Dalalah' by Fareed 'Awad Haydar, Maktabat Al-Adab, Cairo, 1st Edition, 1426 AH / 2005 AD.

- "Al-Qamus Al-Muhit' by Al-Majd Al-Din Muhammad bin Ya'qub Al-Fayruzabadi (d. 817 AH), edited by Muhammad Nu'aim Al-'Arqasusi.

published by Mu'assasat Al-Risalah Lil-Taba'ah Wal-Nashr Wal-Tawzi', Beirut 8th Edition 2005 AD.

- "Al-Kitab" by Abu Bishr 'Amr bin 'Uthman bin Qanbar Sibawayh (d. 180 AH), edited by 'Abdul Salam Muhammad Harun, Maktabat Al-Khanji, 3rd Edition, Cairo, 1408 AH / 1988 AD.

- "Lisan Al-'Arab" by Ibn Manzur Al-Afriqi (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, 1956.

- "Al-Lughah Al-'Arabiyyah Ma'naha Wa Mabnaha" by Tammam Hassan 'Umar, 'Alam Al-Kutub, 5th Edition 1427 AH / 2006 AD.

- "Al-Lughah Wa 'Ilm Al-Lughah" by John Lyons, Dar Al-Nahda Al-'Arabiyya, 1st Edition, no date mentioned.

- "Matn Al-Lughah (Mawsu'ah Lughawiyyah Hadithah)" by Ahmad Rida (Member of the Arab Scientific Academy in Damascus), Dar Maktabat Al-Hayat, Beirut, various years [1377 – 1380 AH].

- "Al-Mujaz Fi Al-Turath Al-Naqdi" by Dr. Al-Madani Burahees, 'Alam Al-Kutub Al-Hadith Irbid, Jordan, 2015 AD.

- "Al-Mujaz Wa Athruh Fi Al-Dars Al-Lughawi" by Dr. Muhammad Badri 'Abd Al-Jalil, Dar Al-Nahda Al-'Arabiyya, Beirut, Lebanon, 1986 AD.

- "Mujmal Al-Amthal" by Al-Maidani (d. 518 AH), introduced and commented by Nu'aim Husayn Zarzur, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1988 AD.

- "Mujmal Al-Lughah" by Ahmad bin Fares (d. 395 AH), edited by Zuhayr 'Abd Al-Muhsin Sultan, 2nd Edition, Mu'assasat Al-Risalah, Beirut, 1406 AH / 1986 AD.

- "Al-Muhkam Wal-Muheet Al-A'zam" by Abu Al-Hasan 'Ali bin Isma'il bin Sayyid Al-Mursi (d. 458 AH), edited by 'Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1st Edition, Beirut, 2000 AD.

- "Al-Muhsas (Mujam Fi Al-Ma'ani)" by Abu Al-Hasan 'Ali bin 'Ali bin Isma'il Ibn Sayyid Al-Andalusi (d. 458 AH), edited by Khalil Ibrahim Jafal, 1st Edition, Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, Beirut, 1417 AH / 1996 AD.

- "Al-Muzhir Fi 'Ulum Al-Lughah Wa Anwaiha" by Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Muhammad Ahmad Jad Al-Mawla, 'Ali Muhammad Al-Bajawi, and Muhammad Abu Al-Fadl, Dar Ihya' Al-Kutub Al-'Arabiyyah, 'Isa Al-Babi Al-Halabi, Cairo, 1st Edition, no date mentioned.

- "Al-Musabih Al-Munir Min Gharib Al-Sharh Al-Kabir Lil-Rafi'i" by Al-'Alim Al-'Allamah Ahmad bin Muhammad Al-Maqari Al-Fayyumi (d. 770 AH), Dar Al-Hadith, Cairo, 2003 AD, no date mentioned.

- "Al-Mustalah Al-Naqdi Wal-Sinaiyyah: Dirasah Fi Al-Ma'ajim Al-Mustalahiyyah Wal-Ishkalatihal-Manhajiyyah" by Dr. 'Abbas 'Abdul Halim 'Abbas, Dar Kunooz Al-Ma'rifah Lil-Nashr Wal-Tawzi'. Amman Jordan, 1st Edition, 2015 AD.

- "Al-Mu'ajam Al-'Arabiyyah: Dirasah Tahliliyyah" by 'Abdul Sami' Muhammad Ahmad, Dar Al-Fikr Al-'Arabi, Cairo, 2nd Edition, 1974 AD.

- "Al-Mu'ajam Al-Lughawiyyah Fi Daw'i Dirasat 'Ilm Al-Lughah Al-Hadith by Muhammad Ahmad Abu Al-Faraj. Dar Al-Nahda Al-'Arabiyya, Egypt. 1st Edition, 1966.

- "Ma'ani Al-Qur'an by Abu Zakanya Yahya bin Ziyad Al-Farazi (d. 207 AH). edited by Ahmad Yusuf Najati, Muhammad 'Ali Al-Najjar, and 'Abdul Fattah Isma'il Shallabi. Al-Hay'a Al-Misriyya Al-'Amma Lil-Kitab. 1980 AD ; 2001 AD.

- "Al-Mujaz Al-Lughawi Al-Mujazi (Manhaj Muqarrar Wa Numudhaj) by Khalid Hudnah, Ru'yyah Lil-Nashr Wal-Tawzi', Cairo, 1st Edition, 2015 AD.

- "Al-Mujaz Al-Lughawi Al-Majazi (Minhaj Muqarrar Wa Namudhaj)" by Dr. Mustata Muhammad Salah, 'Alam Al-Kutub, Cairo, 1st Edition, 2017 AD.

- "Al-Mujam Al-Wasit by Majma' Al-Lughah Al-'Arabiyya, edited by Ibrahim Mustafa, Ahmad Hasan Al-Zayat, Hamed 'Abdul Qadir, and

Muhammad 'Ali Al-Najjar, Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, Beirut, (No edition mentioned), (No date mentioned).

- "Al-Mu'jam Al-Wasit Wal-Ma'ayir Al-Mu'jamiyyah Al-Hadithah (Dirasah Wastiyyah Tahliliyyah)" by Dr. Ahmed bin Abdul Rahman Al-Khair, published by Dar Al-Farqad, Damascus, Syria. 1st Edition, 2013 AD.

- "Al-Mu'jamyyah Al-'Arabiyyah Bayn Al-Nazariyyah Wal-Tatbiq" by Dr. Ali Al-Qasimi, published by Maktabat Lebanon Nashirun, Lebanon, 2002 AD.

- "Al-Mu'jamyyah Al-'Arabiyyah Qada'ya Wa Ataq" a collection of research papers prepared and presented by Dr. Montaser Amin Abdul Rahim and Dr. Hafiz Isma'ili Alawi supervised by Dr. Abdul Qadir Al-Fasi Al-Fahri. Kunooz Al-Ma'rifah, Amman, Jordan, 1st Edition, 2014 AD.

- "Muftah Al-'Ulum" by Al-Sakkaki (d. 626 AH), edited by Abdul Hamid Hindawi. 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah. Beirut. Lebanon. 1420 AH / 2000 AD.

- "Maqayis Al-Lughah" by Ahmad bin Fares (d. 395 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Harun. Dar Al-Fikr, 1399 AH / 1979 AD. (No edition mentioned).

- "Mawad Al-Bayan" by Ali bin Khalaf Al-Katib (d. after 437 AH), edited by Dr. Hatem Saleh Al-Damin, Dar Al-Bashair, Damascus, Syria, 1st Edition, 2003 AD.

- "Al-Nukat Fi I'jaz Al-Qur'an" by Al-Ramani (d. 384 AH), printed as part of "Thalath Rasail Fi I'jaz Al-Qur'an", edited by Muhammad Khalaf Allah and Dr. Muhammad Zaghloul Salam, Dar Al-Ma'arf, Egypt, 3rd Edition, 1976 AD.

  - Secondly: Theses:
  - Al-Mu'jam Al-Wasit Dirasah Tahliliyyah a thesis submitted by student Hassan Jafar Sadiq from the College of Education (Ibn Rushd) at the University of Baghdad, supervised by Prof. Dr. Nama Rahim Al-Azzawi (may he rest in peace), Baghdad 2003 AD.

.